



السياسة البريطانية تجاه القواسم في الخليج العربي حتى عام 1820م

أ.د. نغم طالب عبد الله محمد

كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية – جامعة بغداد ، بغداد، العراق

الكاتب المسؤول: nagham.talib@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

ملخص

إن تنافس القوى الأوروبية في منطقة الخليج العربي، ومحاولة فرض الهيمنة التامة على كياناته السياسية والقبلية اتخذ صيغاً عدة، تنوعت بين السيطرة العسكرية المباشرة، لتحل محلها شركات الهند الشرقية الإنجليزية والهولندية والفرنسية، والتي عملت على تعزيز سلطة احتكارية للتجارة، ومارست هي الأخرى على مدى عقود طوال من الزمن أنشطة متعددة الجوانب والأنماط ضد السفن والتجارة والملاحة العربية في الخليج العربي، ولهذا فقد أسهم التنافس المحموم بين تلك الشركات إلى إعادة رسم سياسات الدول الأوروبية في الشرق والهند والخليج العربي على وجه الخصوص. وعلى الرغم من تأكيد بريطانيا على عدم انخراطها بالشؤون الداخلية لمشيخات وإمارات الخليج، والاكتفاء بحماية نشاطها التجاري وخطوط البريد الآمنة فيه، لكن واقع الأحداث أثبت أن بريطانيا قد عملت على تعميق الخلافات القبلية، وتغذية الصراعات السياسية، كما أنها عمدت إلى تقوية بعض القوى على البعض الآخر، وكان هدفها الأساس إنهاء تلك القوى وإضعافها، لتحقيق نفوذها وتكريس مصالحها (ووردن، 1996، الصفحات 32-33). برزت في الساحل الشرقي للخليج العربي العديد من التنظيمات القبلية التي استفادت من المتغيرات التي شهدتها المنطقة بعد سقوط حكم اليعاربة في عُمان واغتيال نادر شاه الأفشاري في فارس، وكان القواسم وبنو ياس من أبرز تلك التحالفات التي تمكنت من بناء قوة برية وبحرية لتعزيز وجودها في المنطقة، وراحوا يمارسون نشاطهم باستهداف السفن الأوروبية، والتي مارست بدورها احتكاراً لضرب الدور التجاري الناشئ للقواسم والقوى العربية في ملاحه الخليج العربي. خاض فيه القواسم نشاطاً بحرياً مقاوماً ضد القوى الأوروبية، ولاسيما البريطانية، والتي رفضت بدورها الاعتراف بسيادة العرب على مياههم الإقليمية.

الكلمات المفتاحية: السياسة البريطانية – القواسم – رأس الخيمة - 1820م

تأريخ النشر: 2026-6-1

تأريخ القبول: 2026-1-8

تأريخ الاستلام: 2025-11-22

The British Policy towards Qawasim in the Arabian Gulf until 1820 AD

Dr. Nagham Talib Abdullah Muhammad

Ibn Rushd College of Education for Human Sciences University of Baghdad Baghdad, Iraq

Corresponding author : nagham.talib@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

Abstract

The competition among European powers in the Arabian Gulf, and their attempts to impose complete hegemony over its political and tribal entities, took several forms. These ranged from direct military control to the rise of the British, Dutch, and French East India Companies, which consolidated their monopoly on trade. For decades, these companies also engaged in multifaceted activities against Arab ships, trade, and navigation in the Arabian Gulf. Consequently, the fierce competition among these companies contributed to reshaping the policies of European states in



the East, India, and the Arabian Gulf in particular. Despite Britain's insistence on non-interference in the internal affairs of the Gulf sheikhdoms and emirates, limiting itself to protecting its commercial activities and securing postal routes, events proved that Britain worked to deepen tribal divisions and fuel political conflicts. It also deliberately strengthened some powers at the expense of others, its primary objective being to weaken and exhaust these powers in order to achieve its own influence and consolidate its interests. Several tribal organizations emerged on the eastern coast of the Arabian Gulf, capitalizing on the changes that swept the region following the fall of the Yarubi dynasty in Oman and the assassination of Nader Shah in Persia. The Qawasim and Bani Yas were among the most prominent of these alliances, building land and sea forces to consolidate their presence in the region. They began targeting European ships, which, in turn, sought to undermine the burgeoning commercial role of the Qawasim and other Arab powers in the Arabian Gulf. The Qawasim engaged in naval resistance against European powers, particularly the British, who refused to recognize Arab sovereignty over their territorial waters.

Keywords: British Policy – Qawasim – Ras Al Khaimah- 1820.

Received: 22-11-2025

Accepted: 8-1-2026

Published: 1-6-2026

المقدمة:

شهد القرن السابع عشر تحولات اقتصادية وسياسية بالغة الأهمية، ترافقت مع نشاط الشركات التجارية الاستعمارية للمناجزة مع الشرق، فكانت حقبة الصراع الاستعماري من أهم التحولات التي طرأت على واقع الخليج العربي وقبائله وتنظيماته السياسية خلال القرنين اللاحقين. وقد ألفت الحروب التي خاضتها تلك القوى فيما بينهما بظلالها على التحالفات مع القوى المحلية والإقليمية في الخليج العربي، وأهم تلك الحروب هي حرب السبع سنوات (1756 – 1763م) وحرب الاستقلال الأمريكية (1775- 1783م)، هذا فضلاً عن التحولات الكبيرة التي رافقت قيام الثورة الفرنسية 1789م، وحملة نابليون بونابرت على مصر 1798م، والتي دفعت بريطانيا إلى إعادة تقييم سياستها في الخليج العربي لحماية وجودها في الهند. تبلورت السياسة البريطانية إزاء القواسم مطلع القرن التاسع عشر نتيجة معطيات عدة، أسهمت في رسم التحالف المبرم وتوطيده مع سادة عُمان البوسعيديين، لكبح طموح ونشاط القواسم البحري، والذين أصبحوا بعد تنامي قوتهم في خط المواجهة الأول مع بريطانيا ومصالحها، فضلاً عن تقويض التهديد الذي مثلته الدولة السعودية الأولى التي مدت نفوذها إلى مناطق حيوية في الجزيرة والخليج.

الإشكالية:

برزت في الساحل الشرقي والغربي للخليج العربي العديد من التنظيمات القبلية التي استفادت من المتغيرات التي شهدتها المنطقة بعد زوال الهيمنة البرتغالية، وبالترزامن مع قيام وسقوط دولة اليعاربة في عُمان، وظهور نادر شاه الأفشاري في فارس، ومحاولته بناء أسطول جديد بالاعتماد على وكلاء الشركات الأوروبية، ثم قيام حكم البوسعيديين، وكان القواسم وبني ياس من أبرز تلك التحالفات، التي تمكنت من بناء قوة برية وبحرية مهمة لتعزيز وجودها في المنطقة. ولعل نجاح القواسم ببناء أسطول قوي مستفيدين من تلك الأحداث جعلهم يحوزون موقع الصدارة من بين قبائل الساحل، وهياً لهم الهيمنة على جزر الخليج الحبيوية كقشم ولافت وهرمز ولنجة وكنج، حتى رأس الخيمة والشارقة ودبي والجزيرة الحمراء، ولم تبق أي قوة عربية تنافسهم في المنطقة سوى قوة البوسعيديين في عُمان، لتحقيق السيادة البحرية على الخليج، وراحوا يمارسون نشاطاً جريماً



لاستهداف السفن الأوروبية، والتي مارست بدورها احتكارًا وقرصنة لضرب الدور التجاري الناشئ للقواسم والقوى العربية في ملاحه الخليج العربي. ومن هنا يرد التساؤل الأهم:-
-هل أدى شبوخ القواسم في رأس الخيمة والشارقة دورًا مهمًا في أحداث الساحل العُماني التاريخية، تعاضم مع بروزهم قوة بحرية مؤثرة ومهيمنة على حركة التجارة والنشاط الاقتصادي في الخليج العربي، منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر حتى العقد الثاني من القرن التاسع عشر؟
- أيمكننا القول إن نشاط القواسم البحري كان شكلاً من أشكال ردّ الاعتبار أو الثأر على ما عاناه سكان الخليج من ويلات وحكم تعسفي وركود اقتصادي إبان العصر الاستعماري؟، أم أنهم مثلوا شكلاً فريداً من أشكال التنظيم السياسي والاقتصادي الذي طبعته لاحقاً الصبغة الدينية، مع اعتناق القواسم للعقيدة الوهابية، التي ألهمت بحماس عملياتهم البحرية ضد القوى الأوروبية في الخليج؟
-وهل أسهم اتحاد بني ياس وهم من أبرز القبائل المحلية التي برزت في واحة ليوا وأرض الظفرة وأبو ظبي ودبي، إلى جانب القواسم في تعزيز طموحهم السياسي في هذه الفترة، للاستقلال التام عن سلطة أئمة عُمان؟
- كيف تبلورت طبيعة العلاقات بين القواسم وبريطانيا؟ وما هي الأحداث التي شكلت أسس السياسة البريطانية تجاه القوى المحلية في الخليج العربي بنحو عام، وتجاه القواسم بنحو خاص؟
- ما المعطيات التي تراكمت مع انضمام القواسم للدعوة الوهابية، وأثرها في النشاط البحري الذي وصفته المصادر الغربية بالقرصنة؟، وما دور التحالف البريطاني العُماني في تعزيز حالة العداء القاسمي البريطاني؟، وكيف أثر سقوط الدرعية عام 1818م على وجود القواسم كقوة بحرية مؤثرة في الخليج العربي حتى عام 1820م؟.

أولاً: التحالفات القبلية في الخليج العربي وأثرها في النشاط الاقتصادي حتى أواخر القرن الثامن عشر:

برزت إنكلترا قوة بحرية منذ أواخر القرن السادس عشر، وذلك بعد معركة الأرمادا الشهيرة عام 1588م، وأصبح الأسطول الإنكليزي قوة مؤثرة بين القوى الأوروبية الاستعمارية وفي أعالي البحار، وبدأ الإنكليز بالبحث عن الطرق المؤدية للوصول إلى ثروات الهند، وكسر الاحتكار البرتغالي للتجارة الشرقية (وزارة الإعلام، 1995، صفحة 374). ومنذ أن تأسست شركة الهند الشرقية الإنكليزية (القيسي، 1993، الصفحات 53-54) كان هدفها الرئيس منافسة البرتغاليين، الذين احتكروا التجارة وطرق الملاحة مع الجزر المنتجة للبهار في جنوب شرقي آسيا (غباش، 1997، صفحة 71). ونجح الإنكليز عام 1622م من طرد البرتغاليين من هرمز بالتعاون مع الفرس، واستقروا في جمبرون التي تغير اسمها إلى بندر عباس، نسبة للشاه عباس الأول (1587 - 1629م)، والتي أصبحت لمئة عام لاحقة مركز النشاطات السياسية والتجارية في الخليج العربي. بعد قيام دولة البعارية في عُمان ونجاح أول أئمتها ناصر بن مرشد بطرد البرتغاليين من مراكز مهمة في الساحل العُماني، حاولت شركة الهند الشرقية بناء علاقات متوازنة معهم، لضمان إضعاف الوجود البرتغالي، ومنافسة باقي القوى الأوروبية بالحصول على امتيازات تجارية، بالتزامن مع نمو القوة البحرية والعُمانية. وعلى الرغم من تأرجح تلك العلاقات بين الود تارة والاحتقان تارة أخرى، بقيت إنكلترا تراقب بحذر أحداث الساحل العُماني بعد ضعف الدولة اليعربية، واندلاع الحرب الأهلية التي مهدت للغزو الفارسي للبلاد. وبسبب الضغوط التي مارسها الفرس، قدمت الشركة الإنكليزية العديد من السفن لمساعدة نادر شاه الأفشاري على غزو عُمان، لاقتنارها للأسطول البحري، وبحجة أن الهولنديين لم يمانعوا في تقديم العون، وحرصاً على مصالحها التجارية في بلاد فارس. وتركزت المساعدات الإنكليزية على نقل الجنود والمؤن للفرس المتمركزين في جلفار (رأس الخيمة) وتشير التقارير إلى أن تمويل هذا المعسكر حتى عام 1738م كان يتم بواسطة السفن الإنكليزية (عبدالله، 2008).

بعد استقلال الشيخ رحمة بن مطر عن عُمان اتخذ من رأس الخيمة قاعدة له، وبدأ النشاط البحري القاسمي في محاولة لفرض الهيمنة والنفوذ على المنطقة، وكانت عمليات اقتناص واعتراض السفن التجارية والحربية الأوروبية، سواء العائدة لشركة الهند الشرقية الإنكليزية، أو المملوكة للأفراد، أو العائدة لسلطان مسقط، أو للفرس إحدى تلك النشاطات، والتي أطلقت عليها المصادر الغربية تجاوزاً "القرصنة". كان القواسم من أبرز القبائل التي تهيأت لهم الفرصة الملائمة لمقارعة سفن القوى الأوروبية العاملة في الخليج العربي، ولاسيما



البريطانية. ويعود ذلك بفضل عوامل عدة لعل أهمها هو العامل الجغرافي، فالقواسم كانوا أكثر اعتماداً على البحر، لأن طبيعة الأرض في المنطقة التي سكنوها والممتدة من جنوب أبو ظبي حتى رأس مسندم كانت أكثر تضاريساً وتواءات صخرية، ساعدت على نمو مناطق استقرار بشري، ولارتباط سكان المنطقة بصيد الأسماك والنقل البحري والغوص للبحث عن اللؤلؤ، كما أسهم وجود عدد من الجزر على كسر حدة الرياح الموسمية وحماية السفن والقوارب، وهو ما هياً لرجال القواسم سرعة المناورة والاختباء من السفن المعادية لهم، وجعلهم أكثر القبائل احتكاً بالبريطانية المبحرة في الخليج العربي (ابراهيم، 1982، الصفحات 90-93). كما أنه وبسبب ارتفاع الرطوبة طوال العام، كانت مناطق القواسم كثيرة الضباب، وهو ما جعل الرؤية في أكثر أيام السنة شبه متعذرة، كما كانت الرؤية في ساعات الصباح الأولى ضعيفة، حتى تنجلي عند الشروق، وكثيراً ما كانت في الفترة الممتدة من تشرين الأول حتى آذار. لذا أسهم هذا المناخ في عرقلة الملاحة البريطانية، في حين وظّف العرب القواسم هذا الأمر لصالحهم وبنحو ذكي وجريء، فكانوا يُهاجمون السفن البريطانية في ساعات الصباح المبكرة، وينتهزون فترة الضباب لتقترب سفنهم من البريطانيين، وينجون بذلك من قذائف المدفعية، ويتلاحمون بالسيف والرمح مع العدو، الذي كان يخشى هذا النوع من المواجهة، ويتجنبها تماماً قدر ما استطاع ذلك (ابراهيم، 1982، الصفحات 94-96).

حاول القواسم إنعاش الجانب الاقتصادي، وذلك للاستفادة من حركة التبادل التجاري النشطة التي شهدتها الخليج العربي منذ عام 1720م، فقام شيخ القواسم في رأس الخيمة بالاستحواذ على ميناء باسيديو في جزيرة قشم، وأقام له قاعدة تجارية هناك، الأمر الذي ألحق بشركة الهند الشرقية الإنكليزية خسائر كبيرة، مما حدا بوكيل الشركة في فارس مستر درابر **Drapper** إلى تسيير حملة في نيسان عام 1727م على رأس الفرقاطين "بريتانيا" والطراد "بنغال"، أرغمت القواسم على ترك المدينة، والانسحاب بحرًا إلى الصير في رأس الخيمة، إذ تبعتهم السفن البريطانية إلى هناك، وأرسلوا وفداً ليفاوض الشيخ القاسمي على دفع تعويضات مقابل خسائر الشركة في بندر عباس، فضلاً عن تلك المناورة (لوريمر، دت، الصفحات 158-159)؛ (ابراهيم، 1982، الصفحات 103-104)؛ (حنظل، 1983، الصفحات 149-150). كما قام بمحاولة أخرى عام 1728م، للهيمنة على هرمز بالتزامن مع ضعف الدولة الصفوية، إلا أنه واجه معارضة شديدة من الهولنديين (Bathurst، 1967، الصفحات 283-305). ويمكن عدّ هذه المواجهة هي أول صدام مسلح بين القواسم وبريطانيا، كما ويتبين لنا أن القواسم كانوا عازمين على إثبات وجودهم في المنطقة، على الرغم من تبعيتهم للدولة اليعربية حتى ذلك الوقت. أدى ضعف السلطة المركزية والأوضاع المضطربة في عُمان إلى إعلان القواسم انفصالهم عن دولة اليعاربة، وتعزز هذا الموقف إثر سقوطها وقيام حكم البوسعيديين، لذا كان أول تحدٍ واجهه أحمد بن سعيد بعد وصوله إلى الحكم هو رفض القواسم الخضوع للسلطة الجديدة، وخاض الطرفان العديد من المواجهات الشرسة بين عامي (1749 – 1763م). ومع تنامي قوة القواسم البحرية أصبحوا ينادون بإمام عُمان السيادة على ملاحه الخليج العربي وتجارته (قاسم، 1985، الصفحات 248-249).

من الأحداث التي بلورت دور القواسم البحري في المنطقة، وعززت من قوة أسطولهم هو التحالف الذي جمع بين شيوخ القواسم وملا علي شاه، وهو ضابط عربي تولى قيادة الأسطول الفارسي الذي أسسه نادر شاه. فبعد اغتيال الأخير، آلت لملا علي أربعة سفن بحالة جيدة وعدد آخر من السفن الصغيرة، تمكن بها من السيطرة على هرمز، ودعا القبائل العربية فيها إلى مناصرته. كان شيخ القواسم راشد بن مطر (1768 – 1777م) من أبرز المساعدين الأقوياء لملا علي شاه، واستطاع القواسم بفضل هذا التحالف من السيطرة على قشم ولافت ولنجة وشناص. وتصدر القواسم المشهد السياسي في الخليج العربي بقوتهم البحرية، وأصبحت سفن ملا علي تساعد القواسم الذين تمكنوا من انتزاع قيادة المنطقة من بني النعيم، الذين كانوا يسودون منطقة الساحل العُماني. كما واستثمر شيخ القواسم راشد بن مطر علاقاته مع ملا علي شاه، ليصبح أقوى زعيم قبلي في الساحل العُماني (أمين، 2007، الصفحات 36-38).

شكل نمو القوة القاسمية تهديداً ليس فقط للبريطانيين، بل أيضاً للقوى البحرية العربية الأخرى، ولا سيما العتوب في الكويت والبحرين وحكام البوسعيد. فانخرط العُمانيون والقواسم في حرب شبه دائمة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وحدثت هزيمتهم الوحيدة في عام 1773م، عندما بدا أن الشاه الفارسي كريم خان



الزبد يحاول مد نفوذه على الساحل الغربي للخليج (Nyrop، 1977، الصفحات 29-30). أدى القواسم في جلفار (رأس الخيمة) دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية في الخليج العربي، ويورد ب.ج. سلوت، أن شيخ جلفار هو الوحيد الذي أسس كياناً سياسياً من قبائل متعددة دام طويلاً، وتصف المصادر الأوروبية أحياناً رؤساء القبائل أنفسهم بأنهم تجار، إذ إنهم أسهموا في تجارة استخراج اللؤلؤ والنقل البحري، وكانت لديهم سفن ومراكب كثيرة وعائلات وفيرة، مكنتهم من لعب دور أساسي في المنطقة، وكانت جلفار تنعم باستقلال تجارتها البعيدة المدى من تدخل الاقتصاديات الفارسية والعثمانية المركزية (سلوت، 1993، الصفحات 249-250). كما برزت الشارقة إلى جانب رأس الخيمة كأهم الموانئ القاسمية التي كانت من ضمن أهم ثلاثة مراكز تجارية على الساحل الغربي للخليج، وكان يُجلب إليها الأرز والتمر من البصرة، ليُباع على غواصي اللؤلؤ وعرب الصحراء، كما أسس القواسم في جزيرة قشم قوة تجارية فعالة، استطاعت أن تنتزع لبعض القوات الأهمية التجارية لبندر عباس، وبذلك تمكنوا من توجيه ضربة جزئية للتجارة البريطانية (بابعير، 1427هـ، صفحة 48).

انخرط عرب الخليج مشاريع تجارية مزدهرة، وفي زراعة بساتين نخيل واسعة، وفي صيد اللؤلؤ المربح، كما زار أسطولهم من السفن الكبيرة موانئ الهند والسند واليمن وأفريقيا ومسقط والبصرة. أما السفن الصغيرة فقد كانت تتاجر عموماً مع البحرين والقطيف والبصرة أيضاً لجلب الحبوب لتلك الموانئ (AL- Qasimi، 1985، الصفحات 13-14).

كما كانت موانئ مسقط والبصرة وبوشهر ورأس الخيمة (جلفار) ميداناً حيويًا في حركة مرور السفن التجارية المحملة بالسلع والبضائع القادمة من الهند وبونديري والبنغال وسورات وبومباي وملبار لبيعها في الخليج (Ibid، الصفحات 15-22). كما كان القواسم يقومون برحلات تجارية إلى الهند وأفريقيا، وكانوا يشترون سلعاً وبضائع عديدة ومتنوعة، ويصدرون أيضاً مقابل هذه الواردات منتوجات أهمها اللؤلؤ والأسماك المجففة والجبن والجاككات المنسوجة من صوف الماعز والخرفان (كيلي، دبت، الصفحات 42-43). ارتكز الجزء الأكبر من التجارة في الخليج من خلال تجارة ترانزيت، والتي شملت منتجات جنوب وجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وأوروبا. وبالطبع، كانت هناك بعض التجارة التي ضمت المنتجات المحلية للشركاء في هذه التجارة، مثل الأرز والقهوة والتوابل والأقمشة الهندية التي كانت تُستهلك في منطقة الخليج (الصغير، 2018، الصفحات 41-42). كانت بلاد فارس والعراق العثماني من كبار المستوردين والمستهلكين على حد سواء. ولكن بحكم طبيعة الأمور، كان عرب الخليج أقل مشاركة كمستهلكين من كونهم مشاركين نشطين في تجارة الترانزيت نفسها. في القرن الخامس عشر، وقبل وصول القوى الأوروبية إلى الخليج، كانت تجارة الترانزيت الواسعة هذه في أيدي السكان المحليين من التجار العرب والهنود وأصحاب وملاك السفن، لكن الأمر تغير بعد أن عززت الشركات التجارية الأوروبية نفوذها في الشرق والخليج العربي، وسعت للتحكم فيها، واستبعاد السكان المحليين من المشاركة في هذه التجارة (AL- Qasimi، 1985، الصفحات 22-23). وفي غضون ذلك، ازدادت المنافسة بين القوى الأوروبية نفسها مطلع القرن الثامن عشر، وكان الفرنسيون أول من عانى جراء ذلك، فأغلقوا محطتهم التجارية في جمبرون (بندر عباس) في عشرينيات القرن الثامن عشر، ولم يُكتب النجاح لمحاولات الفرنسيين لترسيخ وجودهم في البصرة ومسقط. فعلى الرغم من السماح لهم بالتجارة في مسقط عام 1785م، إلا أنهم اضطروا إلى التوقف عن التجارة في البصرة عام 1765م، واستمر الهولنديون في منافستهم مع البريطانيين. وكان عام 1763م عامًا فاصلاً في نشاط بريطانيا في الخليج، إذ انتقل نشاط الشركة الإنكليزية من جمبرون إلى بوشهر، وكان بداية لهيمنة بريطانيا على تجارة المنطقة، واستبعاد باقي القوى الأوروبية والمحلية الأخرى، لتحقيق احتكار تجاري (Ibid، صفحة 24). لم تكن بريطانيا وحدها من حاولت فرض نفوذها على الخليج، واحتكار مراكز القوة التجارية والملاحية فيه، بل كان لحكام عُمان من البوسعيد أهداف مماثلة، وقد تجلّى ذلك الطموح في محاولة سلطان بن أحمد (1792 - 1804م) عام 1797م بالهجوم على البصرة، في الوقت الذي كان في حرب مع القواسم، وبدأ في الوقت ذاته يواجه الزحف السعودي إلى أراضيه، مما دفعه إلى مهادنة القواسم، بعد أن أدرك أنه لا يستطيع تحمل تكاليف القتال على جبهتين قويتين. وعندما لم يتمكن من إحراز تقدم في هجومه على البصرة، كان سعيداً بقبول وساطة المقيم البريطاني في



البصرة وزعيم القواسم الشيخ صقر بن راشد لإحلال السلام (Ibid، الصفحات 33-34).

ثانيًا: العلاقات القاسمية – البريطانية حتى عام 1800م

تبلورت العلاقات القاسمية البريطانية منتصف القرن الثامن عشر إلى عداً واضح بين الطرفين. وحسبما جاء في إشارة المؤرخ الهولندي ب. ج. سلوت أن القواسم في كنج بزعامة الشيخ حجر قاموا في عام 1756م بالاستيلاء على سفينة بريطانية جنحت في منطقتهم، لكن البريطانيين تخطوا هذا الحادث، لاسيما مع اشتعال الحرب في أوروبا والعالم الجديد والهند بين بريطانيا وفرنسا، في وقت لم يرد الإنكليز فتح جبهة جديدة للمواجهة. لكن القواسم أخذوا باستهداف السفن البريطانية المبحرة في مياه الخليج العربي، وشهدت الفترة الممتدة بين عامي (1778 – 1804م)، سلسلة هجمات نوعية ضد الوجود البريطاني في الخليج (سلوت، 1993، صفحة 336).

وأخذ القواسم باستهداف السفن البريطانية المبحرة في مياه الخليج العربي، وتوالت الهجمات القاسمية في عام 1778م، حين هاجمت ست سفن قاسمية سفينة بريطانية تحمل رسائل رسمية، وبعد معركة بحرية دامت لثلاثة أيام، تم أسر السفينة واقتيادها إلى رأس الخيمة. وقد حاول المقيم البريطاني في بوشهر استرجاعها، لكن شيخ القواسم رفض تسليمها إلا بعد دفع فدية بنحو أربعين ألف روبية (العابد، 1976، صفحة 122). كما اعترض تشكيل من القواسم مؤلف من ثمان سفن في كانون الثاني عام 1779م، السفينة البريطانية "سكسيس" Success، وهي في طريقها من البصرة إلى مسقط، لكنها نجحت من الفرار من المهاجمين الذين حاولوا أسرها (العابد، 1976، صفحة 122) كما اعترض القواسم السفينة البريطانية المسماة "اسيستانس" Assistance، وذلك في شباط عام 1779م، ولكنها نجحت في الإفلات من الهجوم، والوصول بسلام إلى بوشهر (القرني، 2003، صفحة 98). ولم تتوقف حملات القواسم عند ذلك الحد، بل أسروا في عام 1790م السفينة "بكلربك" Beglerbeg وكانت تحمل العلم البريطاني، بالقرب من رأس مسندم. كما وشن القواسم في 18 مايس عام 1797م أيضاً هجوماً على السفينة البريطانية "باسين" Bassein بالقرب من جزيرة قيس، وأقتيدت إلى رأس الخيمة، لكن شيخ القواسم أمر بإطلاق سراحها بعد يومين في محاولة لتجنب الاصطدام مع البريطانيين، فضلاً عن مواجهة المد السعودي على أراضيها (كيلي، دت، صفحة 169). ولم يكد عام 1797م ينقضي إلا بهجوم قاسمي جريء، في الخامس عشر من تشرين الأول بأربعة داوات (سفينة شراعية عربية تقليدية) كبيرة محملة بالمدافع على الطراد البريطاني "فايبر" Viper، وهو إحدى السفن المقاتلة ذات العشر مدافع، والذي كان راسياً في بوشهر، وبعد مواجهة ضارية بين الطرفين، قُتل على أثرها الضابط المناوب كاروتير Couter وعدد آخر من بحارته البالغ عددهم خمسة وستين، وتمكن القائد الجديد للطراد سولتر بصعوبة بالغة من صد الهجوم، وإنقاذ الطراد، وإعادته إلى المرفأ (العابد، 1976، صفحة 123). وعلى الرغم من أن شيخ القواسم صقر بن راشد أنكر علاقة رجاله بهذا الحادث، وأنه تصرف فردي من بعض رجاله من دون علمه، وأنه يكن لبريطانيا الاحترام الكبير، عاد الشيخ للقول بأن "فايبر" هي من أطلقت النيران واستحقت الرد، وأن رجاله لا يهاجمون إلا السفن العُمانية ولا يمسون غيرها بسوء (العابد، 1976، صفحة 124). وعلى أية حال، فسر البعض في حكومة بومباي أن هجوم القواسم في لنجة على الطراد فايبر واستهداف نصف طاقمها تقريباً قد يكون ردّاً انتقامياً منهم على دعم بريطانيا للبويعيد حكام عُمان الذين لا تربطهم بالقواسم علاقات ودية (Dubuisson، 1975، الصفحات 14-15).

كانت بريطانيا خلال الفترة الممتدة بين عامي (1779 – 1797م) تواجه تحدياً حاسماً لوجودها في الهند، إثر تهديد حاكم ميسور السلطان تيبو صاحب (1782 – 1799م) الذي استعان بالفرنسيين لمواجهة النفوذ البريطاني، فضلاً عن اندلاع عدد آخر من الثورات الداخلية التي أثقلت كاهلها وعرقلت نشاطها في الخليج (العزاوي، 1986، صفحة 43). كما أن بريطانيا كانت تواجه في هذه المرحلة ثورة المستعمرات الأمريكية (1775 – 1783م)، والتي تلقت الدعم من الملك لويس السادس عشر (1715 – 1792م)، وتسببت خسارتها لها بموجب معاهدة باريس عام 1783م بضربة موجعة لوجودها في العالم الجديد (قاسم، 1985، الصفحات 179-180). كما وانعكس التنافس الاستعماري بين القوتين في المحيط الهندي وبحار الشرق وميادينه، وذلك على أثر قيام الثورة الفرنسية عام 1789م، وما تلاها من حروب، إذ كثفت فرنسا غاراتها البحرية، وأوقعت



خسائر جسيمة بالبريطانيين، ففي الفترة الممتدة بين عامي 1793 - 1797م أسر الفرنسيون (2,266)، سفينة بريطانية من مختلف الأحجام، وفي السنوات الثلاث اللاحقة أسروا نحو (1,200) سفينة أخرى في المحيط الهندي (الخلو ص، 2024، الصفحات 66-67). وبلغت الخسائر التي لحقت بالتجارة البريطانية في المحيط الهندي للمدة بين عامي (1793 - 1804) وهي الفترة التي شغلتها حروب الثورة الفرنسية، ما لا يقل عن ثلاثة ملايين جنيه إسترليني (صالح، 1949، صفحة 41). على الرغم من ذلك يمكن القول إن بريطانيا تمكنت من إحراز تقدم في تعزيز وجودها السياسي والاقتصادي في الخليج العربي بنحو يفوق الجانب الفرنسي، الذي عدّ المنطقة ميدانًا ثانويًا للصراع بينهما، بينما شغلت الهند الجانب الأكبر من ذلك التنافس، ويمكن أن نعزو سبب ذلك التراجع في الدور الفرنسي بسبب خسارتهم لبونديشيري وباقي المستوطنات الهندية بعد حرب السبع سنوات (البطريق، 1997، الصفحات 296-297).

بوصول حملة نابليون بونايرت إلى مصر في الأول من تموز عام 1798م كانت فرنسا على موعد مع مغامرة عسكرية وسياسية كبيرة، لإعادة رسم موازين القوى واستعادة التأثير في الشرق، من منطلق توطيد الحكم الفرنسي في مصر واتخاذها قاعدة فرنسية للتوسع، وقطع طرق المواصلات البريطانية مع باقي مستعمراتها في الهند، وتهديد تجارتها عبر المحطات التقليدية. لقد شكل احتلال فرنسا لمصر نقطة تحول حاسمة في السياسة البريطانية الاستعمارية، وكان بمثابة ناقوس الخطر الذي نبه إلى ضرورة إعادة تقييم الإجراءات المتخذة من حكومة لندن وكلكتا لتأمين المصالح البريطانية في الهند والخليج العربي (صالح، 1949، صفحة 50).

سارعت الدوائر البريطانية إلى اتخاذ جملة قرارات لتطويق الوجود الفرنسي في مصر ومقاومة مخططات نابليون بونايرت، فتعرض الأسطول الفرنسي المرابط في أبي قير إلى هزيمة ساحقة على يد الأسطول البريطاني بقيادة الأميرال هوراشيو نيلسون **Horatio Nelson** في الثاني من آب عام 1798م، مما تسبب بقطع خطوط الاتصال بين إدارة الحملة وفرنسا. كما أعلنت الدولة العثمانية الحرب على فرنسا في التاسع من أيلول عام 1798م، ردًا على احتلال الأخيرة لجزء تعدّه إقليمًا تابعًا لها (قلعجي، 1992، الصفحات 391-392). وقد اتخذت الإجراءات البريطانية لمقاومة هذه المخططات الفرنسية مسارات عدة توزعت بين تأسيس مقبمية في بغداد عام 1798م، لتكون مركزًا لجمع المعلومات بين لندن والهند، وأختير هارفورد جونز **Sir Harford Jones** لهذه المهمة (ألعابد، 1978، الصفحات 97-107).

كما كثفت بريطانيا جهودها الدبلوماسية والسياسية لرسم تحالفات مع القوى المحلية والإقليمية في الخليج لحماية مصالحها فيه، عبر بعثة ميرزا مهدي علي خان المقيم البريطاني في بوشهر، والذي نجح في إبرام معاهدة مع حاكم مسقط سلطان بن أحمد في الثاني عشر من تشرين الأول عام 1798م، لطرد الفرنسيين والهولنديين من الأراضي العُمانية، التي تمثل مفتاح الخليج العربي، وتعد هذه المعاهدة أول اتفاق مكتوب بين الحكومة البريطانية وأمير في شبه الجزيرة العربية. مهدت المعاهدة لتحالف دفاعي وعسكري بين الطرفين، وسحبت عُمان من حيادها في الصراع البريطاني الفرنسي في الخليج العربي والمحيط الهندي، إذ ألزمت المعاهدة حاكم عُمان بمساعدة البريطانيين في حال وقوع أي اشتباك مسلح مع الفرنسيين قرب مسقط، وسُمح للشركة الإنكليزية بإعادة افتتاح مركزها السابق في بندر عباس، الذي كانت عُمان تديره بإيجار سنوي من حكومة فارس لقاء مبلغ ستين ألف تومان (Thomas، 1856، صفحة 122).

ويمكن القول إن هذه الاتفاقية جاءت في سياق محاولات سلطان بن أحمد للحصول على الدعم البريطاني لمواجهة القواسم في الشارقة ورأس الخيمة وباقي قبائل الإمارات كالنعيم وبنو قتب وبنو كعب وآل بني علي وآل جنية، في الوقت الذي تزامن مع الغارات الوهابية المتواصلة على الأراضي العُمانية وأراضي الظاهرة التي تسكنها تلك القبائل (المحرزي، 2014، صفحة 39). ففي عام 1797م قام سلطان بن أحمد الذي كان على عداوة متواصل مع القواسم بهجوم بحري على دبي، فصدّه أهالي الشارقة والنقب، بعد أن تكبدوا خسائر فادحة. كما وشهد عام 1799م قيام النعيم وبنو قتب وقسم من بني ياس بتهديد صحار، لكن سلطان بن أحمد وأخوه سعيد قاما بصد الهجوم، وأوقعوا بالمهاجمين خسائر كبيرة في موقعة "دباغ" (لوريمر، دت، الصفحات 662-664). بدأ نابليون بونايرت بالاتصال بأهم ثلاثة حكام في المنطقة لبناء تحالف متين لمواجهة تمدد النفوذ



البريطاني، وهم السيد سلطان بن أحمد البوسعيدي حاكم عُمان وشاه فارس وحاكم ميسور تيبو صاحب، لكن الرسائل و المؤرخة في 25 كانون الثاني من عام 1799م، وقعت بيد البريطانيين، مما أضعف من أهمية المبادرة الفرنسية أمام سرعة الإجراءات البريطانية وشموليتها (صالح، 1949، صفحة 50).

ويبدو أن سلطان بن أحمد حاول استئناف علاقات الصداقة مع جزيرة ايل دي فرانس مطلع كانون الثاني عام 1799م، والتي استشعرت فيها بريطانيا شكوكًا في اتصالات مربية بين عُمان وفرنسا، وعدتها خرقًا للاتفاقية المعقودة بينهما، فسارعت إلى إصدار تعليمات مشددة لجون مالكولم للاتصال بحاكم عُمان لتجديد اتفاقيتها والتأكيد ما جاء في المعاهدة السابقة، وهو ما تم في 18 كانون الثاني عام 1800م. وبهذا دخلت عُمان في تحالف متين مع بريطانيا (From، صفحة 123). وقرر سلطان الاستغناء عن خدمات طبيبه الفرنسي اوتري **Outrey**، واستبداله بالجراح البريطاني ارشيبالد بوكل **Bogle**، وسُمح بإقامة وكالة سياسية بريطانية بنحو دائم في مسقط، وهو ما كانت عُمان ترفضه في السابق، وترى فيه خطوة تثير عداوة فرنسا المباشرة لها (ألعابد، 1978، الصفحات 124-125). ألحقت بريطانيا ذلك بحراك سياسي ودبلوماسي من خلال بعثة الكابتن جون مالكولم أيضًا لعقد معاهدة تحالف مع حاكم فارس فتح علي شاه (بابا خان)، لصد هجمات زعيم الأفغان زمان شاه الذي كان مصدر تهديد للشركة الإنكليزية في إقليم البنجاب، فضلًا عن مواجهة خطر الزحف الفرنسي المحتمل عبر فارس والخليج نحو الهند، وعدم السماح للفرنسيين بإقامة أي قاعدة في فارس، وذلك في اتفاقية عقدت في الأول من كانون الثاني عام 1801م (مراد، 1984، الصفحات 210-212). وبهذا نجحت السياسة البريطانية في تأمين منطقة الخليج لمواجهة أي تهديد فرنسي محتمل عبرها نحو مستعمراتها في الهند.

أسهمت العوامل الخارجية التي تعرض لها نابليون بونابرت بإضعاف المساعي الفرنسية لتقويض الوجود البريطاني في الشرق، ففي أوروبا كانت حكومة الإدارة على موعد لمواجهة تحالف قوي ضدها، وهو ما حدا به إلى العودة سريعًا لمواجهة المخاطر التي أحاطت بمنجزات الثورة، فاضطرت فرنسا إلى إبرام صلح أميان عام 1802م مع بريطانيا، لتتسحب فرنسا من مصر من دون تحقيق أهدافها، لكنها كانت تعد العدة لمحاولة أخرى لاستعادة تأثيرها، إذ كان الصلح هشًا للغاية، ولم يكن نابليون ليستسلم للمحاولات البريطانية لتحجيم دور فرنسا، التي بقي يراودها حلم تأسيس إمبراطورية شرقية (ألعابد، 1978، الصفحات 135-136).

كان القواسم في هذه المرحلة يمارسون تجارة بحرية نشطة ومربحة، وكانت التجارة بالنسبة لهم مصدر رزقهم الوحيد عمليًا في أراضيهم القاحلة، وكانت التجارة مع الموانئ الهندية تحديدًا بالغة الأهمية بالنسبة لهم، إذ كان بإمكانهم من هناك الحصول على أهم سلعتين: الغذاء لأنفسهم والخشب لسفنهم. كانوا يعتبرون البريطانيين منافسين أقوياء قد يحرمونهم من مصدر رزقهم. كانت المنافسة الأجنبية على التجارة في الخليج سمة من سمات الحياة هناك لفترة طويلة، وقد اعتاد السكان المحليون في المنطقة على التعايش معها. لكن يبدو أن البريطانيين قد أدخلوا عنصرًا جديدًا إلى هذه المنافسة، وهو مطالبتهم حصول جميع السفن التجارية في الخليج على "تصاريح" بريطانية **British Passes**، تشير إلى أنهم اعتبروا أنفسهم سادة مياه الخليج، وكانوا يرون أن التجارة يجب أن تجري هناك لمصلحتهم فقط، وأنه لا يحق لأي شخص آخر ممارسة التجارة هناك دون موافقتهم. وفي الواقع، بالنسبة للبريطانيين كانت السفن الفرنسية التي حاولت الاقتراب من الخليج عبارة عن "قراصنة" **Privateers**، وبسبب أنشطتهم التجارية واسعة النطاق داخل الخليج وخارجه، كان القواسم أيضًا هدفًا رئيسيًا لهذه الاتهامات البريطانية متكررة بعرقلة الملاحة والتجارة فيه (AL- Qasimi، 1985، صفحة 32). كانت هذه الفترة حافلة بالتحديات التي بلورت لدى بريطانيا دورها اللاحق في المنطقة، ففي الرابع عشر من تشرين الثاني عام 1804م، تعرض السيد سلطان بن أحمد لهجوم قاسمي قُتل على إثره، وجاء هذا الحادث في خضم حالة العداء المتواصلة التي نشأت بين القواسم وحاكم البوسعيد في عُمان، والذين حاولوا على الدوام إخضاع القواسم وباقي مشيخات وإمارات الساحل الأخرى لسلطتهم، والتي رفضها شيوخ القواسم، وعدوا أنفسهم قوة محلية مستقلة عن أي سيادة (IOR/F/4/186/3885 مكتبة قطر الرقمية). كما أن اعتناق القواسم للوهابية التي تقوم على فكرة الجهاد جعلت القواسم في مواجهة شرسة مع من عدوهم أعداء الدين ومن والأهم، لذا ونتيجة التحالف المبرم بين عُمان وبريطانيا، فقد واصل الوهابيون والقواسم صراعهم ضد تلك القوتين باعتباره صراعًا من أجل العقيدة



بمقتل سلطان بن أحمد، خسرت بريطانيا حليفًا قويًا كان يمثل حاجزًا منيعًا بوجه النشاط القاسمي السعودي في الخليج العربي. ودخلت البلاد فترة من الفوضى السياسية مهدت لوصول السيد بدر بن سيف، وكان مقرَّبًا من الأمير سعود بن عبد العزيز (1788 – 1814م)، الذي أرسل له قوات برية وبحرية مكنته من الإمساك بزمام الأمور، وأصبح مقرَّبًا من آل سعود. نجح بدر بن سيف خلال حكمه القصير في استعادة حق حكومة مسقط باستئجار بندر عباس، وانتزاعها من حكام قشم من بني معين بدعم بريطاني. إلا أن بدر قُتل على يد سعيد بن سلطان بعد استدراجه إلى في بركاء في تموز عام 1806م. وأثار مقتله غضب بريطانيا والدولة السعودية على حد سواء، فانتهز القواسم حادث اغتيال بدر بن سيف، واضطراب الأوضاع الداخلية في البلاد وسيطروا على خورفكان وكلبا كما قاموا بالاستيلاء على بندر عباس، وعرقلوا التجارة العُمانية، وتسببوا بخسائر فادحة للملاحة البريطانية (عبدالرحيم، 1969، الصفحات 97-98)؛ (لوريمر، د.ت، صفحة 688).

ثالثًا: بني ياس ودورهم في أحداث الخليج العربي

واكب بنو ياس الأحداث التي شهدتها الساحل العُمانية مطلع القرن السابع عشر، وكان لهم دور آخر في أحداث الحرب الأهلية التي أطاحت بحكم اليعاربة ومهدت لسقوطهم في العقد الثاني من القرن الثامن عشر. وعلى الرغم من أن قبيلة بني ياس من القبائل الهناوية، لكنها وقفت إلى جانب الكتلة الغافرية خلال الحرب الأهلية العُمانية (عبدالله ن، 2017، الصفحات 105-109). ويبدو أن قوة بني ياس كانت في أوجها، والدليل على ذلك أن محمد الغافري قد طلب إليهم مقاتلة قبيلة بني علي الشديدة المراس التي يتزعمها الشيخ سليمان بن سالم ومقره في مدينة ينقل، وبالفعل أجبرت كتائب بني ياس بمساندة بقية قوات الجيش الغافري قوات بني علي على التقهقر في معركة فاصلة، قُتل فيها الشيخ سليمان بن سالم. عادت قوات بني ياس إلى مواقعها في الظفرة بعد أن عقدت الإمامة لمحمد بن ناصر الغافري في عام 1724م، لكنها لم تلبث أن عادت لمساندته مرة أخرى ضد خلف الهنائي (السيار، 1975، الصفحات 188-189). لكن هذا التحالف الغافري مع بني ياس انقسم بسبب بمكيدة دبرها الهنائي، فانسحب بني ياس من معسكر الغافري، وعادوا إلى أرض الظفرة، بل وانحازوا إلى التكتل الهنائي، أما النعيم وبنو قتب فقد بقوا على ولائهم للتكتل الغافري (السيابي، 2014، الصفحات 269-270).

ولم تتورط قبائل بني ياس والنعيم وبنو قتب في القتال إلى جانب أي طرف خلال الحملات الفارسية على عُمان، ولم يشارك بنو ياس في المعارك العسكرية ضد القوات الفارسية، منذ انسحابهم من مسرح الأحداث. لكن أحمد بن سعيد البوسعيدي بعد تمكنه من تحرير مسقط من السيطرة الفارسية وسطوع نجمه، واجه تحالفًا غافريًا قويًا ضمَّ القواسم والنعيم وأبو علي، لمساندة الإمام اليعربي بلعرب بن حمير، فحاول ابن سعيد جرَّ بني ياس إلى جانبه، ولكن رغم التزامهم بمساندته، ظلت مساندتهم غير فاعلة، إذ أرسلوا رجالهم لمواجهة بني النعيم الذين تحشدوا في البريمي، ووقعت بين الطرفين معركة هي (موقعة أم الذياب) التي قُتل فيها الزعيم النعيمي ناصر بن حميد القرطاسي من آل بو خريبان، وظل بنو ياس في حلفهم مع الكتلة الهنائية إلى جانب الإمام أحمد بن سعيد البوسعيدي، الأمر الذي دفعهم لخوض معارك عديدة ضد الغافريين ومنهم القواسم، الذين أعلنوا رفضهم الحكم البوسعيدي، وبعد معارك عديدة اضطرت بنو ياس إلى ترك أرض الظفرة والتوجه إلى جزيرة صير بني ياس (حنظل، 1983، الصفحات 203-205)؛ (الريس، 2015، الصفحات 59-61). تميز حلف بني ياس بقوته البرية على العكس من القواسم الذين امتازوا بقوتهم البحرية، لكن بني ياس مع ذلك نجحوا في تأسيس أسطول لا يُستهان به. كانت العلاقات بين القواسم وبني ياس حتى منتصف القرن الثامن عشر يشوبها التحفظ، ولكن كان فيها شيء من الانسجام النسبي، إذ لم يكن قد طرأ أي خلاف بينهما (كيلي، د.ت، الصفحات 39-43).

وعلى الرغم من التحديات الخارجية التي واجهها الخليج العربي لم يرتبط القواسم مع بني ياس في تحالف قبلي متين، ومرد ذلك ربما يعود إلى خلافات و فروقات طائفية، كون القواسم من الغافرية وبني ياس من الهناوية، مما أدى إلى نشوء صراعات بينهما (قاسم، 1985، صفحة 257). كما أن طبيعة الجغرافية التي استوطن فيها القواسم هيأت لهم تواصلًا قويًا مع البحر والسفن التجارية، على العكس من بني ياس الذين كانوا في أكثر الأحيان يميلون إلى الزراعة وخاصة النخيل، وهم رعاة يسكنون في الداخل ويرعون الإبل. واقتصر



نشاطهم الساحلي على صيد الأسماك واللؤلؤ (عبدالله م. دبت، صفحة 98). تميزت الأراضي في أبو ظبي بكثرة الرمال والسيخات، كما أن وجود العديد من الواحات فيها أورت قبائلها ثراءً نسبيًا، إذ لم تعتمد على البحر اعتمادًا كليًا كاعتماد بقية المجموعات القبلية، التي لم يكن لديها إلا جيوب زراعية صغيرة لا تفي بحاجة السكان. الأمر الذي جعلهم يعتمدون على البحر ملزمين، وهو ذات الأمر الذي جعل البريطانيين وباقي القوى الأجنبية تتعد عن البر الداخلي لتلك المناطق، وتكتفي بمناطق الساحل للتجارة والاستقرار (ابراهيم، 1982، صفحة 91).

تحرك فرع من بني ياس وهم البو فلاح بزعامة عيسى بن نهيان نحو الساحل واستقر في أبو ظبي، وذلك بحدود عام 1761م، وذلك بعد اكتشاف المياه العذبة فيها، وشيد الأهالي عشرين منزلًا، وقد ازدهرت المنطقة وازداد عدد سكانها خلال سنتين، إلا أن شيوخ آل نهيان ظلوا يتابعون شؤون الحكم من مقرهم في واحة ليوا، حتى اتخذ الشيخ شخبوط بن ذياب (1793 - 1816م) أبو ظبي عاصمة له، وقد تولى شخبوط المشيخة في أبو ظبي بعد مقتل والده ذياب بن عيسى عام 1793م، على يد ابن عمه هزاع بن زايد، الذي اضطر إلى الهرب عام 1795، خوفًا من بطش شخبوط ثأرًا لمقتل والده، وبقي شخبوط يحكم في أبو ظبي حتى عام 1816م، حين ثار عليه ابنه محمد وأزاحه عن الحكم (لوريمر، دبت، صفحة 1157)؛ (كليوفسكي، 1985، صفحة 17). ركز بني ياس خلال مرحلة التأسيس في أبو ظبي على العلاقة مع الأرض، ولم ينخرط رجال القبيلة بالصراع والمواجهة مع بريطانيا وغيرها من القوى الأوروبية، ولم يتقدموا نحو الساحل والبحر وتجارته، وكان أكثرهم رعاة. كما امتازت المنطقة الساحلية لأبو ظبي بكثرة السبخات والرمال، التي يمكن عدها عوائق طبيعية في المنطقة لحمايتها، وإن كان بنحو مؤقت من هجمات السفن الأجنبية، وذلك لصعوبة تثبيت المدافع والآليات الحربية فوق أراضيها (ابراهيم، 1982، الصفحات 88-92). وقد نجح الشيخ شخبوط بن ذياب في تأكيد زعامه البو فلاح على بني ياس، وبسبب انتقال مركز حكمه من ليوا إلى أبو ظبي، هيأت تلك الخطوة تأثيرًا كبيرًا في تطور المنطقة الساحلية، إذ أعطى لأتباعه منفذًا على البحر، أدى إلى إنعاش حياتهم الاقتصادية، نتيجة توجههم للاشتغال في التجارة والصيد واستخراج اللؤلؤ، كما كان عاملاً مهمًا في تكوين حلف من القبائل الرئيسية في المنطقة ولاسيما بني ياس والظواهر والعوامر والمناصير، مما أضفى أهمية كبيرة على عهده، لأن ذلك التحالف القبلي أدى إلى اتساع رقعة حدود أبو ظبي شرقًا، إذ بدأت جماعات من القبائل المنتمية لبني ياس تقيم مع حلفائها الظواهر في منطقة العين وما جاورها (قاسم، 1985، الصفحات 260-261).

لقد وقف الشيخ شخبوط على الحياد من التوسع السعودي، لكنه بعد أن استأنف القواسم عملياتهم البحرية عام 1813م، أخذ يميل إلى حكام مسقط البوسعيديين (ابراهيم، 1982، الصفحات 170-171). ففي عام 1813 حاول بني ياس الاستفاد من الأحداث التي تزامنت مع الحملة المصرية - العثمانية على الجزيرة العربية، وأرادوا التخلص من الحكم السعودي، فقاموا بقتل محمد بن غردقة عامل آل سعود في المنطقة، مما حتم على مطلق المطيري العودة إلى البريمي، للإعداد لحملة جديدة، لكنه لقي مصرعه على يد قبيلة الهاجري الهناوية الإباضية في عام 1813م في منطقة الشرقية (Abdullah، 1970، الصفحات 37-38).

كانت بريطانيا ترتب في ذلك الوقت بالتعاون مع سعيد بن سلطان حاكم عُمان إعداد حملة كبيرة ضد رأس الخيمة، لإعادة سلطان بن صقر على إمارة القواسم، بعد أن قرر أن ينتفض على السعوديين، وهرب من مقر إقامته الجبرية في الدرعية أواخر عام 1813م، ووصل إلى مسقط عن طريق البحر عبر اليمن، وسعى للحصول على دعم عُمانى بريطاني لإعادته للحكم، متعهدًا بتجديد اتفاقية عام 1806م، واحترام المصالح والعلم والرعايا والسفن البريطانية والعُمانية. ووافق المقيم البريطاني ويليام بروس **William Bruce** على إشراك الشيخ شخبوط بن ذياب شيخ آل بني ياس في أبو ظبي في الحملة المزمعة، سارت الحملة أولًا إلى أبو ظبي، حيث اجتمع إمام عُمان مع الشيخ شخبوط، وأقنعه بضرورة العمل معه لإعادة سلطان بن صقر والاشتراك في الحملة ضد رأس الخيمة، وأعلن الشيخ شخبوط دعمه لها، كما حصل سلطان بن صقر على دعم شيخ البحرين، وبعض قبائل الساحل الشرقي للخليج أيضًا، وتحركت الحشود إلى أرض القواسم، وقام سلطان بن صقر من دبي ب(150) مركبا بحريا، وشن هجومًا مع الآخرين على رأس الخيمة، إلا أنهم تراجعوا منكسرين، نتيجة لتفاسد الشيخ شخبوط عن الوفاء بما التزم به، وانهارت الخطة كلها (أبراهيم، 1990، الصفحات 67-69)؛



(Dubuisson، الصفحات 23-24). لكننا نجد إشارة إلى أن هذه الحملة فشلت بسبب تسرع السيد سعيد بن سلطان، وعدم انتظاره لحين ورود قوات برية من شيخ بني ياس شخبوط بن ذياب، فضلاً عن قيام الشيخ حسن بن رحمة القاسمي بإجراء تغييرات في مراكز السلطة في رأس الخيمة، وتعيين قادة جدد من بينهم أخوه على الأسطول القاسمي (أبراهيم، 1990، صفحة 69).

تمكن سلطان بن صقر من الحصول على مشيخة الشارقة عام 1814م بمساعدة عُمانية وبريطانية، كما شهد هذا العام اعتزال الشيخ حسين بن علي عن زعامة القواسم ورحيله إلى الرمس لأسباب غير معروفة، وتنصيب حسن بن رحمة على مشيخة القواسم في رأس الخيمة بمباركة الوهابيين. فكتب سلطان بن صقر إلى سعيد بن سلطان يطلب دعمه ضد رأس الخيمة، لأنها في تقديره باتت ضعيفة ومنهكة، فقد خرجت للتو من نزاع مسلح مع أبو ظبي، كما أن مطلق المطيري الذي كان يهرع في كل مرة على نجدتها قُتل، وإن الفرصة باتت الآن مهيأة لبيسط نفوذه على القواسم بعد خضوع رأس الخيمة له. استجاب إمام عُمان للدعوة، وتقدمت حشوده إلى رأس الخيمة، وقبل أن يبلغها استقبله مفاوضون من أهلها طالبين الصلح، فأجابهم إليه، وعاد أدراجه إلى قسم، وبهذا خسر الشيخ سلطان بن صقر جولة أخرى لاستعادة مشيخة رأس الخيمة، وبقي ينتقل بين الشارقة ولنجة، وأبقى على علاقات ودية مع بريطانيا وحكومة فارس في شيراز (حنظل، 1983، صفحة 335).

احتدم النزاع بين بني ياس والقواسم على إثر صراعات أسرية على الحكم ألفت بظلالها على العلاقات الخارجية بالقوى الإقليمية في الخليج العربي، إذ تقامت حدة الاضطرابات الداخلية في الفترة الممتدة بين عامي (1816 - 1818)، وذلك على إثر النزاع الذي دبّ في مشيخة أبو ظبي، حينما تمكن محمد بن شخبوط من إزاحة والده عن المشيخة وحكم هو لسنتين، قبل أن يتمكن طحنون بن شخبوط بمساعدة حاكم مسقط سعيد بن سلطان ومباركة بريطانيا من إعادة المشيخة لأبيه، وطرد أخاه محمد الذي لجأ بعدها إلى الدوحة في قطر، ليضع نفسه تحت حماية شيخ البحرين. كانت مشيخة أبو ظبي قبل هذا الانقلاب في تحالف متين مع مشيخة القواسم، إلا أن تعاون طحنون مع حاكم عُمان عكر صفو هذا التحالف، وانقلب الأمر إلى عدا بينهما، وفسح المجال لتقارب بين أبو ظبي ومسقط وبريطانيا ضد القواسم في رأس الخيمة (حنظل، 1983، صفحة 342). لم تعتق جميع القبائل الهناوية العقيدة الوهابية، وبقيت العديد من القبائل كالتشوح والقبائل الشرقية التابعة للقواسم مخلصات لمذهبها السني سواء المالكي أو الشافعي. كما أدى بني ياس وزعمائهم من البو فلاح دوراً كبيراً في مواجهة الدعوة الجديدة. فالظواهر تُعد من القبائل الهناوية ممن شاركوا النعيم في واحة البريمي، تحالفوا بعد عام 1818م مع البو فلاح، ثم تحالفوا مع قبائلهم، مما أدى إلى اتساع نفوذ البو فلاح في القرن التاسع عشر في تلك المنطقة (Abdullah، الصفحات 40-41).

رابعاً: نشاط القواسم البحري بين منظور الجهاد ودعاية القرصنة حتى عام 1820م

شهدت الجزيرة العربية وساحل عُمان في النصف الثاني من القرن الثامن عشر تحولاً سياسياً مهماً تمثل بامتداد الوهابيين وإخضاعهم الحجاز التي تضم الحرمين الشريفين مكة المكرمة المدينة المنورة، وزحفهم نحو الإحساء والقطيف، فضلاً عن محاولة ضم واحة البريمي، ونتيجة انضمام كثير من قبائل المنطقة للدعوة السلفية كالنعيم وبنو قتب كان على سلطان بن أحمد أن يواجه هذه التطورات بتحالفات جديدة، ويبدو أنه فضل بريطانيا، خشية أن التعاون مع فرنسا سيعرضه لحصار اقتصادي بريطاني، في وقت أثبتت فيه السياسة البريطانية وجودها في المنطقة (غباش، 1997، الصفحات 120-126).

تزايد النفوذ البريطاني في الخليج العربي مطلع القرن التاسع عشر، وكان خصم البريطانيين الرئيس في المنطقة في هذه الفترة هم عرب قبيلة القواسم في رأس الخيمة والشارقة وبقية إمارات الساحل. وأصبحت رأس الخيمة الواقعة في شبه جزيرة مسندم تتحكم في مدخل الخليج عبر مضيق هرمز (كليكوفسكي، 1985، صفحة 18). وباتت قدرات القوة القاسمية البحرية على عرقلة خطوط الملاحة في الخليج تماماً واضحة للغاية، وأصبح لديهم الجرأة للهجوم على السفن التجارية، بل انهم كانوا يهاجمون أحياناً السفن العسكرية ذاتها. إن الهجوم على السفن البريطانية كان سهلاً على القواسم، لأن البريطانيين كانوا يجهلون في تلك الفترة مسارات الخلجان والجزر والصدوع العميقة عند رأس مسندم، والتي كانت تتيح لرجال القواسم وقواربهم مواقع ممتازة للمناورة والتفكير حين تتم مطاردتها (أبراهيم، د.ت، الصفحات 433-434).



وهنا ينبغي مناقشة حقيقة قد غابت عن أذهان الكثيرين من مؤرخي تلك الحقبة من الغربيين وهم يدّونون عن واقع الخليج العربي وقبائله وأحواله السياسية والعامة، وهي إن التنافس الذي طبع علاقات الكيانات والقوى العربية المحلية بعضها ببعض، ولأخذ على سبيل المثال الصراع بين القواسم في رأس الخيمة وباقي إمارات الساحل والبوسعيد حكام عُمان، لم يكن قد تأطر بعد في حدود المعنى السياسي للدولة، فكل قوة منهما كانت تحاول أن تفرض وجودها وسطوتها على الأخرى بطريقتها ووسائلها الخاصة، من دون التقيد بمعنى الحدود الجغرافية والمجال الحيوي سواء في البر أو في البحر، لذا كانت حروب السفن المتواصلة والحملات العسكرية بينهما تأخذ طابعاً شاملاً، وهو ما جعل المؤرخين الغربيين يطلقون عليها مصطلح "القرصنة" (ماخوفسكي، 2008، الصفحات 212-214). فالخليج العربي تحول إلى ساحة حرب بين القواسم والبوسعيد منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر وحتى العقد الثاني من القرن التاسع عشر، ونتج عن ذلك الصراع الاستيلاء على عدد كبير جداً من السفن العُمانية والبريطانية والهندية والفرنسية والهولندية والأمريكية وغيرها، لأنها كانت تمر من خلال منطقة حربية. ومن جانب آخر، ونتيجة للتأثير القبلي الذي طبع تلك القوى، فقد كان القواسم يعدون أن ما يقومون به من مهاجمة للسفن التجارية يندرج ضمن مفهوم الغزو عند البدو. وقد تطورت تلك الممارسة وازدادت حدتها حماسة واندفاع مع إطلالة القرن التاسع عشر، عندما أخذ نشاط القواسم البحري يأخذ طابعاً دينياً، فعدوا تلك الأعمال "حرب جهاد مقدسة"، وأن كل ما يقع في أيديهم هو "غنائم حرب"، يجب إعطاء خمس منها لولي الأمر (Al-Otabi، 1989، الصفحات 52-54).

كما إن مفردة "القرصنة" بحد ذاتها في هذه المنطقة لم تكن تتميز لغوياً بأنها غير قانونية صراحةً، على الرغم من وجود مفردات واسعة للعنف داخل الحرب وخارجها، لذا فإن أقرب وصف متاح للقرصنة العربية القاسمية هي النهب في سياق الجهاد، حتى مع تباين إشارات بعض المؤرخين المحليين كابن رزيق مثلاً، واستخدامهم لمفردات وعبارات كالفتوح والغزوات والغارات لوصف نشاط العُمانيين، في حين أنهم كانوا يصفون أعمال خصومهم القواسم بأنها نهب وسرقة وسلب، لذا فإن كلا الوصفين على أية حال لا يشير إلى عدم الشرعية الصريحة (Plaxton، 2022، الصفحات 46-48). وفي هذا الصدد يشير الدكتور صادق الحلو إلى أن القواسم عندما كانوا يسيطرون على السفن البريطانية، كانوا يغسلونها ويطهرونها بالمياه، ثم يقودون أفراد طاقمها إلى مقدمة السفينة ليقطعوا رؤوسهم تحت هتافات "الله أكبر" (الحلو ص.، 2024، الصفحات 61-63). وفي الوقت الذي عدت بريطانيا أن هجماتها بحق السفن الفرنسية على سبيل المثال، حق مشروع لظروف الحرب والمنافسة، دعمت قوانين وتشريعات كلا الحكومتين تلك الممارسات، نتيجة القوة التي وصلت لها كالتأثير بوصفها دولاً استعمارية إمبريالية، في حين أن "النشاط القاسمي" تم رفضه ومواجهته إعلامياً وعسكرياً، لأنه لم يُجز من أي قوة أو حكومة أخرى، إلا إذا استثنينا كون القبيلة كانت تمثل كياناً سياسياً بديلاً عن الدولة، وبهذا المعنى تكون نشاطات القواسم وبقية القوى العربية البحرية في الخليج ضد السفن الأوربية عملاً حربياً عادياً وأفعالاً مشروعة، تهدف إلى حماية تجارة المنطقة وثرواتها من الاستغلال والنهب (الحلو ص.، 2024، الصفحات 63-64). لقد ناضلت القوى العربية المحلية لكي تحافظ على استقلاليتها في مسألة الصراع بين بريطانيا وفرنسا، والهجمات البحرية المتبادلة بينهما في مياه المحيط الهندي والخليج العربي، لكنها لم تنجح في تحقيق ذلك الهدف في كثير من الأحيان، لأن موانئها وسفنها تعرضت لأعمال قرصنة من طرف تلك القوتين، لغرض إرغامها على الانحياز إلى إحداها في ذلك الصراع. وعلى الرغم من جنوح تلك القوى إلى التهدة حيناً من الزمن، إلا أن المواجهة الحاسمة للقوى الأوربية كان حتمياً، بسبب تزايد قوة العرب البحرية ورفضهم الهيمنة الاستعمارية على ثرواتهم ومياههم، (الحلو ص.، 1988، صفحة 128).

إن هجمات القواسم ضد السفن البريطانية كان بسبب رفض الأخيرة دفع ضرائب جمارك أو رسوم مرور عبر موانئ القواسم ومياههم المحلية، وكان هدف القواسم ينصب على كسر حالة الاحتكار التجاري الذي مارسه الشركات الأوربية في الخليج العربي لعقود طويلة. وهذا ما رفضته بريطانيا، التي عدت أن الطريق المؤدي إلى الهند هو منطقة نفوذ لمصالحها، لذا تعامل القواسم بقسوة مع السفن البريطانية وبحارتها أكثر من تعاملهم مع الفرنسيين. ففي إحدى الحوادث تعرضت سفينتين من سفن جزيرة إيل دي فرانس كانتا تحملان بضائع، وإحدهما كانت مسلحة، فهاجمتها سفن قاسمية بالقرب من رأس الحد ونهبت شحنتهما، وسحبوا



بحارتها وطاقمها إلى اليابسة، لكن بمجرد أن عرف القواسم أنهم فرنسيون، أطلقوا سراهم وأعطوهم حريتهم. وهذا دليل واضح على أن القواسم كانوا يفرقون بين العدو الحقيقي البريطاني ويستهدفوه قسداً، وبين أولئك الذين ليسوا في حالة حرب معهم (الحو ص.، 1988، صفحة 129).

ولا يغيب عن الواقع أن البريطانيين والفرنسيين أنفسهم قد مارسوا ذلك النشاط خلال حروبهم ضد بعضهم البعض، في مياه المحيط الهندي والخليج العربي، فبين عامي (1803 – 1809م)، استطاعت فرنسا من خلال عمليات القرصنة بسفنها المعروفة باسم "بريفاتيرز" **Privateers** والمتمركزة في جزيرتي ايل دي فرانس وبوربون، أن تنهب ما قيمته خمسة عشر ألف طن من البضائع والسلع، التي تعود إلى شركة الهند الشرقية الانكليزية في المحيط الهندي، وهو ما دفعها إلى الإعداد لحملة كبيرة للاستيلاء على موريشيوس في كانون الأول عام 1810م لتضع حداً لتلك القرصنة (Dubuissou، الصفحات 1-2).

سيطر القواسم سيطروا على نقاط استراتيجية مهمة على ساحل الخليج، وسمح لهم هذا بلعب "دور مهم في شؤون المنطقة". وكان مصدر رزقهم يتركز في الغالب حول صيد الأسماك والغوص بحثاً عن اللؤلؤ، واحتكر القواسم فعلياً تجارة اللؤلؤ إلى بومباي خلال هذه الفترة المبكرة، وكانوا لاعبين مهمين داخل شبكات التجارة غرب الهند. وكانوا القوة المهيمنة على طول ساحل الخليج السفلي، مما جعلهم على خلاف مع القوى الأخرى المتنافسة على السيطرة على الخليج العربي. وبتوسيع حكام عُمان لتجارتهم لتشمل موانئ الساحل الفارسي في بندر عباس وهنجام وقشم وميناب، اتخذ الصراع بين القوتين في ستينات القرن الثامن عشر طابع المنافسة الحادة والمواجهات الحربية الضارية. وكانت خلفية تلك الأحداث ممهدة لدخول بريطانيا معترك الصراع بين تلك الكيانات القبلية في الخليج العربي (Plaxton، 2022، الصفحات 39-44).

ويتفق هذا الرأي مع ما أكده فرنسيس واردين **Francis Warden** السكرتير الأول لحكومة بومباي، والذي إعترض على إتهام القواسم "بالقرصنة"، فيقول "إن نتيجة أبحاثي قد بينت هذه الحقيقة المهمة، وهي أن القرصنة ليست أصيلة أو فطرية في أرض وسواحل الخليج، وإن المضايقات التي تتعرض لها السفن البريطانية هي بسبب تدخل البريطانيين في شؤون الخليج المحلية تدخلاً غير مبرر"، وأرجع واردين سبب جنوح القواسم والعتوب إلى العنف للمبادئ الوهابية، التي أرغمتهم على ممارسة ذلك النشاط (Hawley، 1970، صفحة 110). ولم يكتف واردين بهذا، بل كان يعتقد أن سبب شيوع العنف الذي ساد في المياه الإقليمية للخليج العربي هو بسبب عُمان، وذلك نتيجة لتحالف بريطانيا مع أئمة البوسعيديين ومساندتهم لهم، وهو ما زرع بذور العداء بينهم وبين بريطانيا من جهة وبين القواسم من جهة أخرى. لذا فالصراع العُماني القاسمي كان أحد أسباب العنف البحري الذي تميز به القرن الثامن عشر والعقدين الأولين من القرن التاسع عشر في الخليج العربي (Plaxton، 2022، صفحة 47).

إن تحليل واقع الأسباب التي دفعت ببريطانيا إلى تكثيف جهودها السياسية والعسكرية للقضاء على النشاط القاسمي البحري ينبغي أن لا يغيب عن الأهداف الاستعمارية العليا، التي أصبحت من ثوابت السياسة البريطانية في الشرق عموماً وفي الخليج العربي على وجه الخصوص مع إطلالة القرن التاسع عشر. وفي هذا الصدد تشير الكاتبة الفرنسية غيوميت كروزيه إلى أن بريطانيا بدأت منذ عام 1800م تصدر خطاباً إعلامياً خاصاً حول أحوال الخليج، وبدأت الدوائر الرسمية بوصف هذه المنطقة بأنها "نوع من الجحيم على الأرض" وعالم "خارج القانون" لأنه مأهول تقريباً بمن أسمتهم ب"الجهنميون" **infernales** "قرصنة القواسم" و**les pirates Qawasims**، وبدأت بالترويج إلى أن هذا النشاط من شأنه أن يقوّض التجارة والملاحة الدولية وينشر العنف، ومما لا شك فيه أن وصف القواسم بتلك الصفات سيجعلهم يبدون كما لو أنهم أعداء ليس فقط لبريطانيا بل و"للإبشرية" أيضاً، في وقت تصاعدت فيه التوترات الإمبريالية المكثفة في الخليج، مع التهديدات الفرنسية والروسية للهند (Crouzet، 2014، الصفحات 1-2).

وفي الواقع كانت الدعاية البريطانية تعد العدة لإزاحة القواسم عن الخليج "مساحتهم الخاصة" والممتدة من مضيق هرمز وحصون رأس مسندم، من أجل إضفاء الشرعية على عملية غزوها لتلك المنطقة. وفي الوقت ذاته، يجب القول بأن الهجمات البحرية في الخليج العربي لم تكن حكرًا على القواسم فحسب، بل أن تلك الممارسات كانت تعد نشاطاً اقتصادياً من بين أنشطة أخرى بالنسبة للقبايل التي كانت تعيش على شواطئ



الخليج، إلى جانب صيد الأسماك وتجارة التمور والأسماك المجففة واللؤلؤ، وهو وسيلة لتوفير بعض المكملات لاقتصاد معيشتها الذي كان أكثر من بدائي. لذا تشير المصادر بأن سكان رأس الخيمة كانوا يضمون جزءاً من دخلهم بفضل جباية حق المرور إلى مدخل الخليج، والذي كان يتوجب على جميع السفن المبحرة فيه دفع رسومه(الصغير، 2007، الصفحات 781-782).

لقد عارض القواسم على الرغم من كونهم من الغافريين المدّ السعوديين في بداية الأمر، مما دفع النعيم إلى محاصرة رأس الخيمة بدعم سعودي يقوده راشد بن سنان المطيري(مؤلف، 1967، صفحة 79) لكن القواسم بقوتهم البحرية قاوموا الحصار البري، وصدوا الحملة السعودية. أما عشائر بني ياس التي كانت قبيلة تسكن البر بصفة عامة، ولم تكن في ذلك الوقت قد ألفت العمل في البحار كثيراً، فكانت أضعف من أن تحمل السلاح لتقاوم به امتداد تلك الدولة، فاستسلمت أمام المد السعودي الأول عام 1792م، وتعهدت بالطاعة ودفع الزكاة. فدفعت الدرعية بدعم جديد للنعيم بقيادة مطلق المطيري، وأطبق من جديد بحملة على رأس الخيمة، فاستسلمت، فأكرم المطيري شيخها صقر بن راشد وعاهده. لم يدخل شيخ القواسم ميدان الجهاد البحري مختاراً، فقد كان الزعاب من طينج وأهل الجزيرة الحمراء والرسم تواقين للجهاد في البحر، فطلبوا إلى مطلق المطيري أن يفاوض أهل رأس الخيمة ليعيروهم سفنهم، على أن يكون لهم سهم في الغنائم. فخشي القواسم أن يفقدوا سفنهم، فتصدوا للأمر، خاصة بحكم خبرتهم في حروب البحر القبلية التي أعقبت سقوط اليعاربة في عُمان، فانخرط القواسم مع القبائل الأخرى التي اعتنقت الدعوة السلفية في حركة الجهاد ضد البريطانيين وحلفائهم، من منطلق أنهم أصبحوا أصحاب أيدلوجيا تستند إلى ظهير موحد قوي يتوق إلى الجهاد(أحمد، 2016، صفحة 267). تزامنت تلك المتغيرات مع وفاة الشيخ صقر بن راشد وتولي ابنه سلطان مشيخة القواسم في رأس الخيمة عام 1803م. وبهذا اتحدت أهداف القواسم مع السعوديين في مقارعة بريطانيا وحليفاتها عُمان، وأصبحت القوات تكمل إحداهما الأخرى، فعززت دولة آل سعود التي كانت تمتلك قوة برية وجيشاً جراراً قوة القواسم الذين امتلكوا أسطولاً بحرياً مؤثراً في مياه الخليج العربي.

وتستطرد غيوميت كروزيه بالقول : إن نهب شحنات السفن لم يكن يتضمن بشكل منهجي قتل أو اختطاف أفراد الطواقم، باستثناء حالات قليلة، لذا فإنثارة البريطانيين باستمرار إلى "الحالة المضطربة" في الخليج قد تم ربطها بالقرصنة تارة، وبالغارات الدائمة التي يشنها الشيوخ المختلفون في البحر تارة أخرى. ويبدو أن "الاستيلاء على السفن" كانت أحد مظاهر هذه "الحروب الداخلية" بين القبائل في الخليج، ففي بداية القرن التاسع عشر كانت هناك تنافسات بين شيوخ البحرين و عُمان وفارس والقواسم أنفسهم. كما إن ضعف العثمانيين والفرس بوصفهما قوى إقليمية، أسهم في صعود القوى المحلية الناشئة على نطاق شواطئ الخليج، مثل مشيخة رأس الخيمة، التي وصل نفوذها حتى مدينة خورفكان في الجنوب، وإلى جزيرة خرج في الساحل الفارسي. فكانت الاتهامات الرئيسية للقواسم على الدوام هي قتل الطواقم الإنجليزية و"إهانة" العلم البريطاني، وعرقله حرية البحار والتجارة(Crouzet، 2014، الصفحات 4-6).

ولهذا فإن "الخطاب الإمبريالي" أضفى الشرعية على مكافحة "النشاط القاسمي"، وسمح بتسوية سمعة الخصم بوصف أعماله "بالقرصنة"، ووصفهم بشكل عام بأنهم "متعطشون للدماء blood thirsty villains" و"برابرة barbares"، قادرين على ارتكاب أسوأ الفظائع، ولا يعرفون الشفقة. فجعلت بريطانيا من نفسها السلطة المسؤولة عن مراقبة المجال البحري في الخليج، وهو نوع من "العبء الإمبراطوري fardeauimpérial" الذي أصبح مفروضاً عليها تدريجياً مع نمو هيمنتها على جزر الهند الشرقية، وتراجع النفوذ الفرنسي والهولندي فيها، وهو ما حوّل الخليج العربي من منفذ تجاري بسيط للمنتجات الإنجليزية إلى قضية استراتيجية حيوية(Ibid، الصفحات 6-7). ولمواجهة ذلك التفوق القاسمي الوهابي قام التحالف العُماني البريطاني بتسيير حملة عسكرية كبيرة في حزيران عام 1805م، حوصرت فيها بندر عباس، وتمت عملية استعادتها، كما فرض حصار محكم على كل من قشم ولنجة، وفي محاولة من سلطان بن صقر شيخ القواسم في رأس الخيمة لفك الحصار عن حلفائه بني معين، تعرضت قواته وسفنه إلى كمين عُماني – بريطاني، أوقع بهم خسائر فادحة، واضطر على إثرها القواسم إلى القبول بهدنة مؤقتة، مهدت لإبرام اتفاقية بين الطرفين في العام اللاحق(القرني، 2003، الصفحات 100-103).



لقد وضعت الاتفاقية التي وقعها شيخ القواسم سلطان بن صقر مع المقيم البريطاني في بوشهر ديفيد سيتون **David Seton** ممثلاً عن حكومة الهند بتاريخ السادس من شباط عام 1806م في ميناء بندر عباس، حداً للهجمات القاسمية على السفن والرعايا والمصالح البريطانية والعثمانية لنحو سنتين (1807 - 1808م). وبدوره تنازل سيتون عن حقه في حمولة السفينة تريمر، وأبلغ ممثل القواسم بأنه سيُسمح لرجال قبيلته باستئناف رحلاتهم إلى موانئ الهند البريطانية، التي مُنعوا منها منذ الهجمات على شانون وتريمر، وقد تمت المصادقة على هذه الاتفاقية في التاسع والعشرين من نيسان من العام نفسه من قبل الحاكم العام (بلجريف، 2005، صفحة 66). ومما ساعد على تحقيق ذلك الاستقرار النسبي في المنطقة تعزيز بريطانيا لوجودها وقوتها العسكرية، بغية الضغط على الدولة العثمانية في ممتلكاتها في الشرق، في الوقت الذي شهد تقارباً عثمانياً فرنسياً ضد روسيا حليفة بريطانيا آنذاك، فضلاً عن الوجود الفرنسي في فارس (العابد، 1976، الصفحات 215-217). مهّدت المعاهدة التي وقعها سلطان بن صقر مع بريطانيا لتحول كبير في علاقة شيخ القواسم مع الدولة السعودية. إذ عدّ الأمير السعودي المعاهدة نكثاً بالعهد الذي قطعه القواسم بالطاعة والولاء والجهاد البحري ضد الغزاة، فقام بإرسال حملة بقيادة مطلق المطيري، تمكنت من إزاحة سلطان بن صقر عن مشيخة القواسم في رأس الخيمة، في ربيع عام 1808م، وعُين الحسين بن علي شيخ الرمس عليها (أبراهيم، 1990، صفحة 54). جدد القواسم حركة الجهاد البحري ضد السفن البريطانية وبحماسة تفوق ما سبقها، في وقت شهد تقارباً بريطانياً عثمانياً جعل الأولى تخفف من وطأة تواجد قطعاتها الحربية في الخليج، مما مكن القواسم من استئناف عملياتهم مجدداً بقوة، لتصل إلى كجرات وبومباي في سواحل الهند. أما في الخليج فلم يكن الحال بأفضل، وتعرض الطراد البريطاني "فيوري" **Fury** الذي يقوده الكابتن كوان **Gown**، لهجوم قاسمي، في شهر مايس من عام 1808م، وهو في طريقه من البصرة إلى بومباي، وذلك بالقرب من مسقط، ولكن القواسم قتلوا في اقتحامه، بسبب كثافة النيران المدافع والبنادق (كلي، دت، صفحة 178). وكرر القواسم هجومهم في الثالث والعشرين من مايس من عام 1808م على "مينيرفا" **Minerva** وهي سفينة تجارية ضخمة تعود لصموئيل مانستي **Samuel Manesty**، وذلك بالقرب من رأس مسندم، وقد أسرت بعد مطاردة ليومين، وأُقيدت إلى رأس الخيمة، لتدخل في خدمة الأسطول القاسمي (Hawley، 1970، صفحة 101). وهو ما أوحى بأن القواسم عازمون على مواصلة جهادهم البحري ضد بريطانيا مهما كلفهم الأمر. كما اشتبك طراد الشركة "لايفلي" **Lively**، في معركة بحرية ضارية أواخر تشرين الثاني عام 1808م (أبراهيم، 1990، صفحة 55). مع أربع سفن قاسمية. كما تمكن القواسم خلال شهري تشرين الثاني وكانون الأول من ذلك العام من أسر عشرين سفينة تجارية هندية (القرني، 2003، صفحة 104).

تغير المشهد السياسي في عُمان بعد اغتيال السيد بدر بن سيف على يد سعيد بن سلطان، الذي استعاد زمام الأمور، وبدء يعدّ للعدة لحملة كبيرة في عام 1808م ضد القواسم للنار لمقتل والده سلطان بن أحمد، رافقه فيها عمه قيس بن أحمد حاكم صحار، وحاولت الحملة انتزاع شناصر أيضاً، إلا أنها لم تحقق أهدافها بسبب مقاومة القواسم، لاسيما مع وصول تعزيزات سعودية لنجدة القواسم بقيادة مطلق المطيري، ووقعت مناوشات بحرية عنيفة بين الطرفين بالقرب من خورفكان، قُتل على إثرها قيس بن أحمد مع عدد كبير من رجاله، وتقدم القواسم نحو صحار وحاصروها، بل إن حملة المطيري وصلت إلى مطرح وبهلا ونزوى وأسوار مسقط (عبدالرحيم، 1969، الصفحات 98-100).

وصل الأسطول البريطاني مسقط في 23 تشرين الأول عام 1809م، وأبحر منها إلى رأس الخيمة ليصلها في 11 تشرين الثاني، لتبدأ المعركة براً وبحراً في اليوم التالي، فاستأنفت المدفعية قصف المدينة، وأحرقت نحو (30) سفينة كبيرة من سفن القواسم الراسية في الميناء، ودمرت العديد من المنازل ومستودعات الأسلحة، وأحدثت خراباً كبيراً ورعباً بين السكان العزل، وانطلقت الحملة بعدها نحو لنجة وقشم في الساحل الشرقي فأخضعتهما، ومنها إلى ساحل الباطنة، حيث تم الاتفاق مع حاكم عُمان على شن هجوم مشترك على شناصر وكلبا وخورفكان، وانتزاعها من القواسم (قاسم، 1985، الصفحات 307-309). وفي 25 كانون الأول عام 1809م انطلقت الحملة نحو شناصر، لتصل إليها بحلول 31 كانون الأول، إذ استبسل القواسم في المقاومة والدفاع عنها، ولكن القوات البريطانية والعثمانية تمكنت في نهاية المطاف من تدمير تحصينات القواسم فيها،



وتخريب المدينة بالكامل، ولم تكمل الحملة مسيرها نحو خورفكان، بل تم إرجاء الهجوم إلى وقت آخر، وعاد الأسطول البريطاني إلى بومباي، وذلك في أواخر كانون الثاني عام 1810م (قاسم، 1985، الصفحات 310-311)؛ (لوريمر، د.ت، الصفحات 293-294). على الرغم من نجاحها العسكري أخفقت بريطانيا في كسر شوكة القواسم بهذه الحملة، وذلك لسببين أهمهما عدم إبرام أي اتفاق مع القواسم، والذي لم يكن متاحاً من دون موافقة الوهابيين، كما لم يتم إعادة خورفكان وشناس إلى السيد سعيد بن سلطان. وعاد الأسطول القاسمي لينهض من جديد، مزوداً بالعديد من السفن التي نجحوا بإخفائها في خلجان رأس مسندم الغربية العميقة قبل انطلاق الحملة، كما أن سفناً أخرى تابعة للقواسم كانت في رحلات تجارية في البحر الأحمر وشرق أفريقيا عادت لتنضم للأسطول، كما نجح القواسم بإعادة بناء العديد من السفن التي دُمرت وعضوا خسارتهم، واستأنفوا نشاطهم البحري مجدداً ضد السفن البريطانية والعُمانية والفارسية (العيدروس، 2002، الصفحات 23-24).

حتى عام 1820م

قرر السلطان العثماني محمود الثاني (1808 - 1839م) تكليف والي مصر الطموح محمد علي باشا للقيام بحملة كبيرة تنطلق عبر شبه الجزيرة العربية لإسقاط الوهابيين. ومرت الحرب بين محمد علي وآل سعود بثلاثة مراحل، استغرق الدور الأول فيها عامين منذ نزول قوات طوسون باشا في ينبع ميناء بالمدينة المنورة، وحتى وصوله بنفسه إلى جدة في آب عام 1813م، وكان تعداد الجيش قد بلغ ثمانية آلاف مقاتل، منهم ستة آلاف جاءوا بالسفن، وألف مقاتل آخر عن طريق البر. وفي هذه المرحلة حققت قواته السيطرة على المدينة ومكة، وبهذا خسر السعوديون أول مقاطعاتهم المهمة المتمثلة بالحجاز (الشيخ، 1976، صفحة 849). على سعيد آخر، أدت خسارة آل سعود للحجاز بالكامل، وسيطرة قوات محمد علي باشا على مكة والمدينة وجدة والطائف في كانون الثاني عام 1813م، ثم وفاة الأمير سعود بن عبد العزيز عام 1814م، وزحف الحملة إلى نجد والقصيم، إلى إضعاف الجبهة الداخلية للدولة السعودية، لتبدأ مرحلة جديدة من الحرب في قلب الجزيرة العربية ألقت بظلالها على ساحل الخليج (أبوياسين، 1981، صفحة 161). وبالرغم من التحديات الجسيمة التي واجهتها الدولة السعودية الأولى، إلا أن سطوتها ألهمت القواسم خلال زعامة الشيخ حسين بن رحمة لرأس الخيمة لمواصلتها عملياتهم البحرية ضد السفن البريطانية والأوربية في الخليج العربي والبحر الأحمر وسواحل الهند (عبدالله م، د.ت، الصفحات 220-224). كما وبقيت حالة العداء بين القواسم وحكام البوسعيد، حتى بعد أفول النفوذ الوهابي في عُمان، وشهدت الفترة الممتدة بين 1814 و1816م حوادث تعرضت لهجمات كثيرة ضد السفن المملوكة للشركة وحاكم عُمان. ففي عام 1815م هاجم القواسم سفينة عُمانية محملة بشحنات من الكبريت والخبول كانت في طريقها إلى الهند، فضلاً عن حوادث استيلاء على العديد من سفن الشركة البريطانية (لوريمر، د.ت، الصفحات 997-998). كما هاجم القواسم بأسطول مكون من سبع وعشرين قطعة بحرية ميناء مسقط، فقرر السيد سعيد تجهيز حملة والخروج بنفسه للتصدي لهم، ودارت معركة شرسة بين الطرفين بالقرب من قلعات، وحاول القواسم الصعود على متن السفينة كارولين التي تقل سعيداً، الذي أصيب إصابة بالغة في يده، لكنه تمكن من الفرار (عبدالله م، د.ت، صفحة 224). كما وصلت أنباء إلى حكومة بومباي، تفيد أن القواسم قد استولوا على سفينة محملة بأعداد كبيرة من الرقيق، كانت في طريقها من زنجبار إلى مسقط، فانتهز حاكم بومباي ايفان نيبان بارونيت **Evan Nepean Baronet** الفرصة، ووجه رسالة شخصية إلى السيد سعيد بن سلطان يطلب إليه تحريم تجارة الرقيق في أملاكه (الجواد، 2006، صفحة 273).

إزاء هذه التهديدات قرر السيد سعيد الطلب مجدداً من حكومة الهند مساعدته للحد من هجمات القواسم، إلا أن طلبه جوبه بالرفض، فقرر مطلع عام 1816م، تسيير حملة لمهاجمة رأس الخيمة ومحاصرتها لأربعة أشهر، لكن من دون نتيجة (مايلز، 2016، صفحة 203). ثم بادر بعدها لتسيير حملة لانتزاع البحرين من قبضة آل سعود، ظناً منه أن بريطانيا ستقدم له عوناً لتحقيق ذلك. إلا أنه تعرض لخسارة فادحة اضطرته إلى الانسحاب (بادجر، 2012، صفحة 82). كرر السيد سعيد محاولته لانتزاع خورفكان من قبضة القواسم، بحملة قادها بنفسه في ذلك العام، إلا أنه لم يفلح في مساعده (العابد، 1976، صفحة 192). عانت بريطانيا في هذه الفترة، إذ انخرطت بعض موانئ الساحل الفارسي في أعمال القرصنة بحق السفن البريطانية، فشن شيخ خرج



المتحالف مع رأس الخيمة العديد من الهجمات، وكذلك شيخ البحرين عبد الله بن أحمد، الذي وجد في اعتراض السفن البريطانية أقصر طريق لجني الثروة. وفي أواخر ذلك العام 1816م قدّم المقيم العام البريطاني في بوشهر ويليام بروس طلباً لشيخ رأس الخيمة، لدفع تعويض عن خسائر الشركة، جراء حوادث الاستيلاء على السفن ومصادرة حمولاتها، فضلاً عن توجيه إنذار للقواسم لإيقاف نشاطهم البحري، فجاءه الرد بالرفض، وشدّد الشيخ حسن بن رحمة على رفضه القاطع وضع السفن الهندية تحت الحماية البريطانية، وأنه طالما تعامل مع الرعايا المسيحيين الإنجليز بصورة ودودة، لكن الأمر لا يشمل الهندوس. مما حدا بالمقيم العام إلى اتخاذ قرار بشن هجوم مباشر على رأس الخيمة، استعملت فيه المدفعية، لكنه لم يحقق مبتغاه. فقرر التوجه إلى الشارقة ولنجه طلباً للتعويض، فجاءه ذات الرد بالرفض، وباءت هذه المحاولة بالفشل (التكريتي س، 2003، صفحة 110). ومما يدل على أن القواسم كانوا يركزون في هجماتهم على اقتناص السفن البريطانية على وجه التحديد أكثر من باقي سفن القوى الأوروبية الأخرى، أنه في عام 1816م أطلق القواسم النار على السفينة مكولاي Macaulay وعلى السفينة الأمريكية فارس Persia وطاردها، كما اقتحموا سفينة فرنسية قادمة من موريشيوس ومتوجهة نحو البصرة ونهبوا حمولتها، وأبلغوا قبطانها أنه لو كان هو وبحارته من البريطانيين لقطعوا رؤوسهم (كيلي، دبت، صفحة 219). وفقاً لتقييم الدوائر البريطانية الرسمية فقد تضاعفت قوة القواسم بعد حملة عام 1809م، وأصبح بإمكانهم إعداد أسطول من مئة سفينة، عليها ثمانية آلاف رجل يجتمعون من الشارقة والرمس ولنجة وخرج ولافت، التي كانت تحت سيطرتهم، حتى إن سلطان بن صقر الذي كان على علاقة جيدة مع بومباي، عاد ليتقارب مع شيخ رأس الخيمة حسن بن رحمة في عام 1816م. وقد شق جزء من الغنائم التي نهبنت نتيجة التعرض للسفن الهندية بالقرب من سورات طريقه إلى الساحل الفارسي، وعندما تقدم المقيم ويليام بروس بطلب إلى سلطان بن صقر في لنجة لاستعادتها، تم تجاهل رسالته. كما طلب شيخ خرج من بروس، الذي كرر ذات المناشدة إليه، مغادرة الميناء، مضيفاً أنه ليس خائفاً من قوة البريطانيين (Dubuisson، الصفحات 31-32).

ومع تطور مجريات الحرب التي شنها محمد علي باشا والي مصر الموالي للعثمانيين على الدولة السعودية الأولى والانتصارات على الأرض، بدأت بريطانيا تفكر في بلورة دور أكبر وأكثر تأثيراً في الخليج، مع الأخذ بنظر الاعتبار تردد بريطانيا حتى عام 1818م في الانخراط بعمل عسكري في الخليج مرة أخرى. لذا لجأت الدوائر البريطانية الرسمية إلى إشراك القوى الإقليمية في قتالهم، في خضم سياستها الرامية إلى التهدة للهيمنة على المنطقة، سواء كانت مشيخات عربية صغيرة غير متحالفة مع القواسم أو مع شاه فارس أو سلطان عُمان. بدأ الدور الثالث من الحرب بتولي إبراهيم باشا قيادة الجيوش في الجزيرة العربية وحتى عام 1818م، وفي هذه المرحلة كانت السيطرة المصرية على بعض مناطق الحجاز قد تهاوت، لكن إبراهيم باشا تمكن بعد وصوله إلى المدينة المنورة على الفور من إخضاع مدن نجد والقبائل المجاورة لها، عن طريق الأموال والهدايا وإسقاط بعض الضرائب التي فرضها الوهابيون على السكان (الهنداوي، 1987، الصفحات 21-21). حققت الحملة العثمانية المصرية في الجزيرة العربية أهدافها، وذلك إثر نجاح إبراهيم باشا بدخول الدرعية بعد محاصرتها لخمس أشهر، أيقن معها الأمير السعودي عبد الله بن سعود استحالة الاستمرار بالمقاومة، فآثر الاستسلام مع أفراد عائلته والمقربين منه للإبقاء على حياته وعاصمة دولته (الريحاني، 1981، الصفحات 89-90). وفي أيلول عام 1818م سقطت الدولة السعودية الأولى، ونُقل عبد الله بن سعود إلى القاهرة ثم إلى إستانبول، إذ أعدم هناك مع عدد من أفراد الأسرة السعودية وآل الشيخ عبد الوهاب في جامع الفاتح. وبناءً على أمر والده، قام إبراهيم باشا بتخريب المدينة التي تحولت إلى أنقاض، وأشعل فيها النار ليمحو كل أثر لها (التكريتي س، 2003، صفحة 75).

بقيت بريطانيا تراقب عن كثب وبحدز شديد تلك التطورات العسكرية، وقررت الانخراط في صياغة الواقع الجديد في المنطقة بنحو جلي، وتمثل ذلك في بعثة الكابتن جورج فوستر سادلير G. F. Sadlier إلى إبراهيم باشا d'Ibrahim Pacha في أيلول عام 1818م، بعد سقوط الدرعية عاصمة الوهابيين، وكانت مهمته الأساسية إقناع إبراهيم باشا بإقراض قوات المشاة للأسطول البريطاني في القتال ضد القواسم (Crouzet، 2014، الصفحات 9-10). ويبدو أن حرص بريطانيا حينها للقضاء على القواسم كان مطلباً ملحاً وأساسياً مهماً



كلفها الأمر، لدرجة أن سادليز عرض على إبراهيم باشا في حال موافقته على التعاون مع الحملة البريطانية التي قد ترسلها حكومته، تسليم رأس الخيمة وتوابعها له ليضمها إلى حكمه، في وقت كان الجدل محتدماً بين أعضاء حكومة الهند البريطانية حول أفضلية تسليم تلك المناطق، فضلاً عن البحرين لحاكم مسقط السيد سعيد ليديرها عوضاً عن الحكم المصري. لكن مهمة سادليز فشلت، بسبب رفض إبراهيم باشا مناقشته في أمور سرية تتعلق بمستقبل الخليج (ليونوفيتش، 2009، صفحة 415).

والواقع أن بريطانيا كانت قد أنهت حروبها مع ولايات الماراتا **Maratha States** والبنداريين **Pindaris** في الهند مع نهاية عام 1818م، مما هيا لها فرصة الإعداد لحملة عسكرية في الخليج لتضع حداً لنشاط القواسم (Dubuisson، الصفحات 39-40). ولعل الموضوع تعلق برغبة بريطانيا بعقد تحالف مع محمد علي بقيادة ابنه إبراهيم باشا، للقيام بهجوم لإخضاع رأس الخيمة بمشاركة إمام عُمان السيد سعيد بن سلطان، يتزامن مع النصر الذي تحقق على الوهابيين، بما أن السلطان العثماني قد منح محمد علي سابقاً الصلاحيات كافة لإعادة السيطرة العثمانية للمنطقة، ومنها سياسة الحرب طويلة الأمد ضد السعوديين وحلفائهم، إذ إن موقف بريطانيا قد يتأزم لدى الباب العالي إذا ما قامت بعمل انفرادي ضد إقليم يُعد من الناحية الاسمية تابعاً للسيادة العثمانية، ولاسيما أن التقارير التي وصلت إلى حكومة بومبي أشارت إلى عزم إبراهيم باشا التقدم لضرب رأس الخيمة، بعد أن أصبح القواسم دون حليف قوي (العابد، 1976، الصفحات 299-306). كما انطوت بعثة سادليز إلى الإحساء للقاء إبراهيم باشا على رغبة بريطانية لتعرف على نواياه وخطه المقبلة في شرق الجزيرة العربية، فضلاً عن تقدير حجم القوة المصرية وإمكاناتها، لا سيما بعد نجاح الأخير بالسيطرة على الإحساء، لإدراكه أهميتها الاقتصادية والسوقية للوجود المصري العثماني في نجد، وليصبح بهذا على تماس مع الوجود البريطاني في الساحل (فاسيليف، 1986، صفحة 190). تمكن سادليز من لقاء إبراهيم باشا مرتين في أيلول وتشرين الأول من عام 1819م، وقدم له هدية الحاكم العام وارن هاستنجز **Waren Hastings**، وهي سيف مرصع بالأحجار الكريمة ورسالة التهئة بالنصر، إلا أنه أراد الحصول على دعمه للقيام بعملية ضد القواسم في رأس الخيمة (بلجريف، 2005، الصفحات 153-156). ومُبدئياً معرفته ببعض التقارير التي تؤكد رغبة إبراهيم باشا في مواصلة أعماله العسكرية ضد القبائل العربية ذات النشاط البحري والمقيمة على سواحل الخليج، علق سادليز بالقول: "إن أعمال القراصنة والاعتداءات التي تقوم بها هذه القبائل، وخاصة "القواسم" قد أساءت لمكانة التجارة البريطانية، وموقعها المتميز، وسببت الأضرار للحكومة البريطانية، ولذا فإنه يقترح "جهوداً مشتركة بين الحكومتين للقضاء على هذه القبائل" (سادليز، 2005، صفحة 14). لكنه لم يتلق جواباً نهائياً من إبراهيم باشا، بدعوى أن عليه التشاور في هذا الأمر مع والده محمد علي باشا، الذي يمثل السلطة العثمانية الرسمية في مصر والجزيرة العربية وتوابعها (فاسيليف، 1986، صفحة 190). ويشير سادليز في مذكراته إلى أن حكومة الهند قد فتحت قنوات اتصال مع إبراهيم باشا في الجزيرة العربية دون الرجوع إلى حكومة لندن، أو أية اتصالات مسبقة مع محمد علي باشا في مصر (سادليز، 2005، الصفحات 15-21). ولا بد من الإشارة إلى جهود سعيد بن سلطان لإبعاد المصريين عن أي حملة أو تعاون قد يقع لإنهاء قوة القواسم، فقد حاول تثبيط عزيمة سادليز عن مقابلة إبراهيم باشا، كما حذره من أن القوات المصرية في حال شاركت في القضاء على القواسم، فإن قواته ستنفصل عنها، ولن تشارك معها. وهذا يؤكد قلق السيد سعيد من امتداد النفوذ المصري إلى سواحل الخليج والبحرين، مما قد يهدد مصالحه فيه. كما أعرب السيد سعيد عن رغبته في معاقبة الشارقة وعجمان وباقي موانئ القواسم، لكنه أبدى ميلاً أكثر في إبقاء سلطان بن صقر وراشد بن حميد منفصلين عن رأس الخيمة (Dubuisson، الصفحات 41-42). ثم توجهت بريطانيا صوب حاكم عُمان، في سياق مفاوضات دبلوماسية بالغة التعقيد. ويبدو أن بريطانيا عرضت على السيد سعيد بن سلطان مساعدته بالاستيلاء على البحرين وجزء من الساحل الشمالي للخليج، مقابل التحالف في عملية كبرى ضد القواسم. وعبر مراجعة الفوائد الكثيرة التي ستعود على بريطانيا بعد إزاحة القواسم عن موانئ الساحل، كانت فكرة إنشاء قاعدة بريطانية في جزيرة قشم **de Kishm**، بدلاً عن بوشهر، لتكون مركزاً للعمليات العسكرية، ونقطة مراقبة للقبائل والقوى المحلية في مرحلة ما بعد القواسم، كانت تبدو فكرة مستساغة للغاية (Crouzet، 2014، الصفحات 10-11).



كما وصلت ذروة التنافس بين القواسم والسيد سعيد بن سلطان ذروتها في كانون الأول 1818م، أي بعد سقوط الدولة السعودية الأولى، وذلك عندما وقع اشتباك بحري عنيف بين الطرفين استمر ليومين متتاليين، وكاد القواسم أن يأسروا السفينتين العُمانيتين الكبيرتين (الرحماني وبغلة) لولا تدخل طراد بريطاني في المعركة، تمكن بصعوبة بالغة من صدّ الهجوم القاسمي، وأجبرهم على الانسحاب إلى رأس الخيمة (لوريمر، دبت، الصفحات 311-313). على الرغم من تلك الحادثة، شعر القواسم بعد سقوط الدرعية بزوال القوة البرية الفديرة التي كانت تساندهم، وبدؤوا يفكرون بضرورة الركون إلى التهذئة، وتصفية الخلافات مع حاكم عُمان، بدعوى مواجهة التهديد المصري، الذي بدأ في مدّ نفوذه إلى ساحل الخليج. لذا عرض القواسم على السيد سعيد عقد تحالف مشترك لذلك الغرض، إلا أنه رفض وأثر مواصلة الحرب ضدهم، لإدراكه صعوبة الموقف القاسمي، فضلاً عن اطلاعه على الأخبار الواردة من الهند، والتي أفادت بعزم بريطانيا إرسال حملة كبيرة ضد القواسم (العابد، 1976، الصفحات 193-194).

هذا وقد تواترت الأنباء عن عزم إبراهيم باشا التقدم إلى ساحل الخليج، وإقامة قاعدة في باسيديو في قشم لتكون مركزاً للعمليات المصرية، مما أقلق القواسم، وسعوا إلى إعادة قنوات الاتصال مع بريطانيا، لتجديد اتفاقية عام 1814م، المبرمة بين حسن بن غيث وويليام بروس، لكن المحاولة باءت بالفشل، بعد أن اكتملت الظروف والاستعدادات لدى بريطانيا لإنهاء قوة القواسم بحملة شاملة (Dubuissou، الصفحات 43-44). وفي تقييم لنشاط القواسم البحري بالقرب من السواحل الهندية بين عامي 1814 لغاية 1819م، وهي المدة التي انحسر فيها التنافس البريطاني الفرنسي إلى حد كبير، يعلق صموئيل بلاكستون أنه مع حلول عام 1814م، وصل عدد هجمات القواسم على الهند خمس عشرة غارة، ارتفعت إلى سبع عشرة هجمة في عام 1817م، لتصبح في عام 1818م عشرين هجمة، لتتراجع إلى صفر هجمة مطلع وأواخر عام 1819م بالتزامن مع سقوط الوهابيين. وعلى الرغم من أنه لا يمكن أن تعزى جميع تلك الهجمات إلى القواسم، إلا أن التجار المحليين لم يشكوا في تورط القواسم في تلك الهجمات بنحو كبير، وهو ما دفع ثلاثين تاجرًا هنديًا إلى تقديم عريضة بتاريخ الرابع من تشرين الثاني عام 1817م إلى حكومة بومباي للتحرك واتخاذ إجراءات للحفاظ على تجارتهم، ووضع حد لتهديد القواسم لطرق الملاحة الهندية (Plaxton، 2022، صفحة 60).

كانت البحار الشرقية مليئة بالقراصنة الهنود والفرنسيين والعرب أيضًا، وليس بالضرورة أن تكون جميع الهجمات التي تعرضت لها السفن البريطانية من فعل القواسم فقط، لكن الخطة البريطانية التي كانت ترمي إلى التخلص من قوة القواسم المتزايدة، والتي أصبحت مصدر تهديد للوجود البريطاني في الخليج بأسره، حتمت عليها إلصاق تلك التهمة بهم، وكأنها امتياز للقواسم أو حكر عليهم (ليونوفيتش، 2009، صفحة 324).

أطلق الفراغ السياسي الكبير في المنطقة يد بريطانيا للتحرك كما تشاء لإحكام سيطرتها على إمارات الخليج العربي، ويمكن القول إن السياسة البريطانية في تلك المدة وصلت إلى درجة التكامل، بكيفية التعاطي مع حاضر المنطقة ومستقبلها. وفي الوقت الذي بدأت فيه بريطانيا بتحصيد قواتها العسكرية منذ صيف 1819م، اتخذت الإدارة القرار النهائي بتسيير حملة كبرى لتدمير قوة القواسم وأسطولهم في أواخر تشرين الأول من ذلك العام، ووقع الاختيار على السير ويليام كران كير **William Grant Keir** لقيادتها، ووصل مبعوث من بومباي إلى مسقط، للتنسيق مع حاكمها سعيد بن سلطان حول إمكانياته الحربية التي سيعدم بها الحملة المرتقبة (التكريتي س، 1982، صفحة 111)؛ (Al-Otabi، 1989، الصفحات 141-143). انطلقت الحملة البريطانية الكبرى من الهند والتي بلغ تعدادها (3547) جنديا مطلع تشرين الثاني عام 1819م، لتصل إلى مسقط منتصف ذلك الشهر. وأصبح حجم الأسطول الذي أرسل من بومباي إلى الخليج العربي أعظم قوة لتجمع السفن البريطانية شوهدت في ذلك الوقت. كانت هذه الحملة من وجهة نظر السيد سعيد فرصة سانحة لإزاحة خصم قوي عن مسرح الصراع السياسي والعسكري والبحري في المنطقة، لذا فحال وصول طلائع الحملة البريطانية إلى بلاده، وعد قائدها بتقديم أربعة آلاف رجل، فضلاً عن ثلاث سفن حربية كبيرة، وبحدود 600 – 800 رجل للالتحاق بالهجوم البحري على رأس الخيمة، لكن تلك القوات لم تصل في الوقت المحدد للمشاركة في الهجوم البري، إلا بعد تدمير رأس الخيمة. ومن مسقط غادر كير نحو قشم، لانتظار وصول باقي القطع الحربية، ولاستطلاع تحصينات المدينة. وفي أواخر ذلك الشهر وصل إلى سواحل رأس الخيمة، وبدأ بفرض



الحصار عليها(العابد، 1976، الصفحات 308-310)؛ (كيلي، دبت، صفحة 252). بدأ الهجوم في الثالث من كانون الأول 1819م، وعلى الرغم من صمود القواسم وصلابة معنوياتهم، واستبسال حاكمهم الشيخ حسن بن رحمة بالدفاع عن المدينة، لعلمهم المسبق بأمر الحملة، واستعدادهم من خلال حفر الخنادق وإقامة المتاريس والتحصينات القوية، إلا أن الضربات القاسية التي وجهتها مدفعية السفن الغازية ولخمسة أيام متتالية، ونافذ ذخيرة المقاومين، أجبرته على الاستسلام في التاسع من كانون الأول، فاقتحم الغزاة المدينة، ونكلوا بأهلها، ونهبوا كل ما وقع تحت أيديهم، وأشعلوا النيران في كل مكان. وتابعت الحملة سيرها لإخضاع جزيرة رمس، إذ استسلم شيخها حسين بن علي. وفي أوائل كانون الثاني عام 1820 تمكنت الحملة من السيطرة على كل الموانئ التابعة للقواسم بدءاً من الجزيرة الحمراء وعجمان والشارقة وأم القيوين ودبي وأبو ظبي، وتم تدمير معظم سفن الأسطول القاسمي، فيما جرى الاستيلاء على عدد آخر منها، وضمها للخدمة في الأسطول البريطاني(ابراهيم، 1982، الصفحات 180-182).

الخاتمة والاستنتاجات

- 1-شهد مطلع القرن الثامن عشر بروز تنظيمان قبليان في الساحل العُماني الذي سيُعرف بعد عام 1820م باسم "الساحل المتصالح"، وهما حلف القواسم وحلف بني ياس. وعلى الرغم من أن كلا التنظيمين عاصرا الأحداث التي شهدها الخليج، إلا أن التحولات السياسية الداخلية والخارجية التي شهدتها المنطقة في العقد الثاني من القرن الثامن عشر وما تلاها، فسحت المجال لتنامي دور القوى القبلية في الساحلين الشرقي والغربي للخليج العربي، ومهدت لدور مفصلي في تاريخه.
- 2-خاض القواسم نشاطاً بحرياً جريماً ضد القوى الأوروبية، ولاسيما البريطانية، والتي رفضت بدورها الاعتراف بسيادة العرب على مياههم الإقليمية، وقد أضرت تلك المتغيرات بالتجارة العربية وطرق الملاحة الدولية عبر الخليج العربي، وألقت بظلالها بنحو سلبي على واقع كياناته السياسية ومصالحها الاقتصادية، بسبب إصرار القوى الأوروبية على القضاء على دور العرب ونشاطهم التقليدي عبر المحيط الهندي والبحر الأحمر. وقد عكست الأحداث في الخليج العربي في تلك المدة السرعة التي تغيرت فيها موازين القوى وتأثيراتها على التجمعات القبلية فيه.
- 3- شكل نمو القوة القاسمية تهديداً للبريطانيين وللقوى البحرية العربية الأخرى، ولاسيما العتوب في الكويت والبحرين وحكام البوسعيد في عُمان. فانخرط العُمانيون،الذين تحالفوا مع بريطانيا لتقويض دور القواسم البحري، في حرب شبه دائمة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وقد هيا قيام الدولة السعودية الأولى العوامل لفرض العقيدة الوهابية الجديدة على القواسم وبني ياس وباقي قبائل الساحل وأرض الظاهرة والظفرة والبريمي، وبهذا تشكل التحالف القاسمي السعودي، فمثل القواسم الذراع البحري للدولة السعودية، التي قدمت بدورها لهم الدعم والعون البري لمواجهة التحالف البريطاني العُماني.
- 4- ومن الملاحظ أنه خلال المدة المبكرة من النشاط القاسمي تجاه السفن البريطانية، أن السلطات البريطانية في الهند لم تأخذ تلك الهجمات على محمل الجد، وكانت تعتقد أنها أعمال منفردة غير منظمة، لا يمكن لها أن تعرقل حركة التجارة، وأن التقارير التي كانت ترفع عن قوة رجال القواسم مبالغ فيها، لكن الأحداث التي شهدتها الخليج العربي، إثر حملة نابليون بونايرت على مصر، أعادت رسم السياسة البريطانية لحماية طرق التجارة والبريد لتأمين وجودها في الهند، وهو ما أوجب عليها التعاطي مع القوى المحلية التي شكلت تهديداً لمصالحها بالمواجهة الحاسمة.

Funding

This research received no specific grant from any funding agency in the public, commercial, or not-for-profit sectors.

Conflict of Interest

The authors declare that there is no conflict of interest regarding the publication of this paper.



Acknowledgments

The authors would like to extend their heartfelt thanks to Mustansiriyah University, College of Arts, for the moral support provided during the course of this research. The encouragement and guidance offered by the institution greatly contributed to the successful completion of this study.

المصادر والمراجع المعتمدة

IOR/F/4/186/3885 مكتبة قطر الرقمية. (بلا تاريخ).

.The Trucial States, Twyne Publishers, INC, New York .(1970) .Donald Hawley

A Sea of Perpetual Maritime Truce " Les " .(2014) .Guillemette Crouzet
du Golfe Arabo-Persique « pacification » Britanniques, les pirates Qawasims et la
ditions Paris: CNRS e ,(chat, Samya (edcles, El Me(1809-1892), XIXe - XXIe sie
.ditions Paris: CNRS e

The First Sa'udi Dynasty and Oman, 1795-1818, .(1970) .M. Morsy Abdullah
Proceedings of The Seminar for Arabian Studies Held at the Middle East Center,
.Cambridge: Vol. 1

The Qawasim and British Control of the Arabian Gulf, .(1989) .Mubarak Al-Otabi
A Thesis presented for the degree of Doctor of Philosophy University of Salford
. ,International Studies Unit

Qasimi Piracy and the General Treaty of Peace .(1975) .Patricia R Dubuisson
(1820), A Theses Submitted to the Faculty of Graduate Studies and Research in
Partial Fulfillment of the requirements for the Degree of Master in Arts, Institute of
. Islamic Studies, McGill University, Montrea

Qasimi Piracy and the General Treaty of Peace .(1975) .Patricia R Dubuisson
(1820), A Theses Submitted to the Faculty of Graduate Studies and Research in
Partial Fulfillment of the requirements for the Degree of Master in Arts, Institute of
.Islamic Studies, McG

The Yarabi Dynasty in Oman , Ph. Thesis ,Oxford .(1967) .R.D Bathurst
. University: March



ISSN:0258-1086

et al), Area Handbook for the Persian Gulf States, First) .(1977) .Richard F. Nyrop
.edition, Washington

ed.), Selections From The Records of The) .(1856) .Robert Hughes Thomas
Bombay Government, No. XXIV, Historical and Other Information Connected with
.Place in the Persian Gulf, Bombay

Non-Interference, Square Deals and Genuine ‘ .(2022) .Samuel Robert Plaxton
British Intervention and the Trucial System, c. 1798-1876, Submitted in :’Protection
Accordance with the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy, The
.University of Leeds, School of History

.The Records of The Bombay Government .(بلا تاريخ) .Selections From

The Myth of Arab Piracy In the Gulf, .(1985) .Sultan Muhammad AL- Qasimi
Ph.D, First Published in 1986 by: Croom Helm Ltd, Printed and bound in Great
. ,Britain by Mackays of Chatham Ltd, Kent

أحمد عبيدلي. (1982). الحملة العسكرية على رأس الخيمة 1819 – 1820، مجلة دراسات الخليج والجزيرة
العربية، جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي، العدد 31، ص 8.

أسمهان مصطفى توفيق خليل أحمد. (2016). دور عُمان في الصراع الأنجلو - فرنسي في الشرق 1798 –
1810م، مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس - مركز بحوث الشرق الأوسط، العدد (39).

أمين الريحاني. (1981). تاريخ نجد وملحقاته، ط 5، بيروت: دار الكتاب العربي.

ب.ج سلوت. (1993). عرب الخليج 1602-1784، ترجمة: عابدة خوري، ط 1، أبو ظبي.

تشارلس بلجريف. (2005). ساحل القراصنة، ترجمة: عيسى أمين، ط 1، بيروت: المؤسسة العربية
للدراسات والنشر، 2005 .

ج.ج لوريمر. (د.ت). دليل الخليج، القسم التاريخي ج 1، ترجمة: مكتب الترجمة بديوان أمير قطر، الدوحة.

جاكلين بيرين. (1963). اكتشاف جزيرة العرب خمسة قرون من المغامرة والعلم، ترجمة: قدي قلججي،
تقديم: حمد الجاسر، دار الكاتب العربي، بيروت.

جمال زكريا قاسم. (1985). الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوربي الأول
1507-1840، القاهرة: دار الفكر.

جورج بيرسي بادجر. (2012). مقدمة كتاب تاريخ أئمة وسادة عُمان، ترجمة: محمد علي الداود، وزارة
التراث والثقافة، سلطنة عُمان – مسقط : ط 2.



ISSN:0258-1086

- جون ب كيلبي. (د.ت). بريطانيا والخليج 1795 – 1870، ج 1، ترجمة: محمد أمين عبد الله، سلطنة عُمان: وزارة التراث القومي والثقافة.
- جون فورستر سادليير. (2005). رحلة إلى الجزيرة العربية، ترجمة: عيسى أمين، ط 1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- حسين غباش. (1997). الديمقراطية الإسلامية تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث 1500 - 1970، نقل النص إلى العربية: انطوان حمصي، ط 1، بيروت: دار الجديد.
- خير الدين الزركلي. (1998). الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، الجزء الثالث، دار العلم للملايين، بيروت: الطبعة الثالثة عشر.
- رف، لوتسكيبفيتش، ف.أ. كليكوفسكي. (1985). الامارات العربية المتحدة، نقله إلى العربية: حسان إسحق، ط 1، دار ميسل.
- رأفت غنيمي الشيخ. (1976). ارتباط النشاط المصري في الخليج العربي بالنشاط المصري في الحجاز ونجد، اتحاد المؤرخين العرب- لجنة تدوين قطر، البحوث المقدمة إلى مؤتمر دراسات تاريخ الجزيرة العربية، ج 2، الدوحة.
- روبير اودوس. (2005). قرنان من العلاقات الفرنسية العُمانية، ترجمة: ناصر الدين سعيدوني، مجلة الخليج للتاريخ والآثار، جمعية التاريخ والآثار بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، العدد الأول، الرياض.
- زكي صالح. (1949). موجز تاريخ العراق منشأ النفوذ البريطاني في بلاد ما بين النهرين، ط 1، بغداد: مطبعة الرابطة للطبع والنشر المحدودة.
- س.ب. مايلز. (2016). الخليج بلدانهُ وقبائلهُ، ترجمة: محمد أمين عبد الله، ط 2، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عُمان - مسقط.
- سالم بن حمود السيابي. (2014). عُمان عبر التاريخ، الجزأين الثالث والرابع، ط 5، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عُمان.
- سرحان، نبيل عبد الجواد. (2006). تطور العلاقات البريطانية العُمانية منذ أواخر القرن 18م وحتى أواخر القرن 19م، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (22)، السنة (32)، جامعة الكويت – مجلس النشر العلمي.
- سلطان بن محمد، الحقييل، عبدالله بن حمد القاسمي. (1987). أسطورة القرصنة العربية في الخليج، دار الملك عبد العزيز، مج 13، ع 3.
- سليم طه التكريتي. (1982). المقاومة العربية في الخليج العربي، بغداد: دار الرشيد للنشر.
- سمير محمد أبو ياسين. (1981). العلاقات العمانية – البريطانية 1798 – 1856، ط 1، البصرة.



ISSN:0258-1086

- سواء إبراهيم جاسم التكريتي. (2003). التوسع المصري في الجزيرة العربية 1811 – 1840، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية – جامعة تكريت.
- صادق الحلو. (2024). الصراع والتنافس الدولي الاقتصادي والسياسي في الخليج العربي 1840 – 1914، الطبعة الأولى، بغداد: دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع.
- صادق ياسين الحلو. (1988). القرصنة ابتكرها الأوروبيون واتهموا بها العرب - الفرنسيون حولوا موريشيوس إلى وكر، مجلة الوثيقة، مركز عيسى الثقافي – مركز الوثائق التاريخية، المجلد 6، العدد 12.
- صالح العابد. (1976). دور القواسم في الخليج العربي 1747-1820، بغداد: مطبعة العاني.
- صالح العابد. (1978). موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي 1798 – 1810، بغداد.
- صالح بن مرعي القرني. (2003). الحملات البريطانية ضد القواسم 1805 – 1819 م، ط1، الكويت: مكتبة الفلاح.
- عائشة السيار. (1975). دولة اليعاربة في عُمان وشرق أفريقيا، ط1، بيروت: دار القدس.
- عبد الأمير محمد أمين. (2007). القوى البحرية في الخليج العربي في القرن الثامن عشر، ط1، بغداد: شركة دار الوراق للنشر المحدودة.
- عبد الحميد، نوار، عبد العزيز البطريق. (1997). التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- عبد الرحمن عبدالرحيم. (1969). الدولة السعودية الأولى 1745 – 1818، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم. (1982). علاقة ساحل عُمان ببريطانيا دراسة وثائقية، الرياض: دار الملك عبد العزيز.
- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم. (1990). إبراهيم، صراع الأمراء علاقة نجد بالقوى السياسية في الخليج العربي، دار الساقى، لندن.
- عبد الوهاب بن صالح بابعير. (1427هـ). منطقة الخليج بين التنافس الأجنبي والصراع الداخلي، جدة.
- عفراء عطا عبد الكريم الرئيس. (2015). بنو ياس ودورهم في ظهور إمارة أبو ظبي 1761-1914م، ط 1، دار ومكتبة عدنان، بغداد.
- فاروق عثمان أباطة. (1987). عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر 1839 – 1918، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- فاسيليف. (1986). تاريخ العربية السعودية، ترجمة: خيرى الضامن وجلال الماشطة، موسكو: دار التقدم.



ISSN:0258-1086

- فالح حنظل. (1983). المفصل في تاريخ الامارات العربية المتحدة، ج 1، أبو ظبي: لجنة التراث والتاريخ.
- فرانك ووردن. (1996). تقرير إلى حكومة بومباي، في تاريخ الإمارات العربية المتحدة – مختارات من أهم الوثائق البريطانية 1797 – 1965، أربعة مجلدات، المجلد الأول بريطانيا والإمارات 1797 – 1960، تحقيق: محمد مرسي عبد الله، المشرف على الترجمة: لزي ماكلوكلين، مركز لندن للدراسات العربي.
- قدري قلججي. (1992). الخليج العربي، الطبعة الثانية، بيروت – لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- مجهول مؤلف. (1967). لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبد الوهاب، تحقيق: أحمد مصطفى أبو حاكم، بيروت: مطابع بيبيلوس الحديثة.
- محمد حسن العيدروس. (2002). الإمارات بين الماضي والحاضر، د. م. دار العيدروس للكتاب الحديث.
- محمد عبدالله العزاوي. (1986). نشاط فرنسا السياسي في الخليج العربي والإجراءات البريطانية المضادة 1793 – 1798، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة: المجلد 18، العدد 3-4.
- محمد عدنان مراد. (1984). صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي جذوره التاريخية وأبعاده، مراجعة: شهيرة مراد، تقديم: شاكر الفحام، دار دمشق للطباعة والنشر.
- محمد مرسي عبدالله. (د.ت). امارات الساحل و عُمان والدولة السعودية الأولى 1793 - 1818، ج 1، القاهرة: المكتب المصري الحديث.
- محمود عبد الواحد القيسي. (1993). النشاط التجاري والسياسي لشركة الهند الشرقية الانكليزية في الهند 1600-1668، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب – جامعة بغداد.
- مقتبس في : عبد العزيز عبد الغني ابراهيم. (د.ت). روايات غربية.
- منصور ناصر المحرزي. (2014). الدولة والمجتمع في عُمان: منذ النباهنة حتى العصر الحديث (1154 - 2012 م) من الصراع على السلطة إلى التنمية وأزماتها، بيروت: منتدى المعارف للنشر.
- ميخين فيكتور ليونوفيتش. (2009). حلف القواسم وسياسة بريطانيا في الخليج العربي في القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر، ترجمة: سمير نجم الدين سطاس، ط1، دبي: مركز جمعية الماجد للثقافة والتراث.
- نذير جبار الهنداوي. (1987). التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية للدولة السعودية الثانية في عهد فيصل بن تركي 1843 – 1865، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب – جامعة بغداد.
- نغم طالب عبد الله. (2008). "موقف عُمان من النفوذ الإنكليزي في الخليج العربي في القرن السابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر"، مجلة الآداب – جامعة بغداد: العدد (83).
- نغم طالب عبدالله. (2017). العلاقات الخارجية لدولة اليعاربة في عُمان 1624 – 1747، ط 1، دار ومكتبة



عدنان، بغداد.

نور الدين الصغير. (2007). المواجهات العربية - الأوروبية في الخليج العربي في القرن التاسع عشر 1800 - 1820 نضال القواسم نموذجًا، حوليات آداب عين شمس، جامعة عين شمس - كلية الآداب: المجلد 35.

نور الدين علي الصغير. (2018). ملامح السياسة الفرنسية في الخليج العربي في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، مجلة الدارة، دارة الملك عبد العزيز، العدد الثالث، يوليو، السنة الرابعة والاربعون. وزارة الإعلام. (1995). سلطنة عُمان، عُمان في التاريخ، لندن: دار إميل للنشر.

ياتسيك ماخوفسكي. (2008). تاريخ القرصنة في العالم، ترجمة: أنور محمد إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.